بحث بعنوان

المصالحة الوطنية في ليبيا

قصور التشريعات وعوائق تحقيقها

أ. عبد الباسط محمود سعد محمد

الدرجة العلمية : محاضر

ماجستير قانون دولي من معهد البحوث والدراسات العربية– جمهورية مصر العربية

عضو هيئة تدريس بجامعة السيد محمد بن علي السنوسي

ملخص البحث

إن المصالحة الوطنية هي السعي المشترك نحو الغاء عوائق الماضي وامتداداتها السياسية والتشريعية والاقتصادية والثقافية ، وتصحيح ما ترتب عليها من مآسي واخطاء وانتهاكات ، وهذا لا يتأتي إلا في حال ان تضع اطراف الصراع المصلحة الوطنية العليا فوق المصالح الحزبية او الفئوية .

فالمصالحة الوطنية مشروع جريء وتحدي للوضع الداخلي المحتقن ، ورهانا لا بديل من كسبه والظفر به ، في سبيل انهاء الصراع القائم ، والذي ازهقت فيه مئات الأرواح ، وكادت أن تهز وجود كيان الدولة ، وتأتي المصالحة الوطنية كإحدى اساسيات عملية اعادة بناء المجتمع .

وعلى الشعب الليبي أن يدرك أن مشكلتهم هم المسؤولون عن حلها ، وعليهم في سبيل ذلك أن يسخروا كافة الامكانيات ويذللوا كافة العقبات لإيجاد حل لمشكلتهم ، وذلك من خلال انجاح مشروع المصالحة الوطنية .

كلمات مفتاحية :- المصالحة وطنية ، العدالة انتقالية ، قانون العزل السياسي ، المؤتمر الوطني العام ، المجلس الوطني الانتقالي .

Research Summary

National reconciliation is the common pursuit of eliminating the obstacles of the past and their political, legislative, economic and cultural extensions, and correcting the tragedies, mistakes and violations that resulted from them. This can only be achieved if the parties to the conflict place the supreme national interest above partisan or factional interests.

National reconciliation is a bold project and a challenge to the tense internal situation, and a bet that has no alternative to winning it and achieving it, in order to end the existing conflict, in which hundreds of lives were lost and almost shook the existence of the state entity. National reconciliation comes as one of the foundations of the process of rebuilding society.

The Libyan people must realize that their problem is the one responsible for solving it, and to do so they must harness all capabilities and overcome all obstacles to find a solution to their problem, through the success of the national reconciliation project.

Keywords: national reconciliation, transitional justice, political isolation law, General National Congress, National Transitional Council.

مقدمة

لا شك أن الثورات على النظم الديكتاتورية في إي مكان تستدعى معها بذل جهوداً حثيثة لبناء الدولة ، وحتماً فإن ليبيا ليست استثناء من ذلك ، إلا أن الحالة الليبية تستوجب قدراً أكبر من الاهتمام والتركيز ، ولعل أبرز مسوغات ذلك أن الدولة الليبية كانت قد شهدت عقوداً وسنوات من الظلم والتهميش والإقصاء والاستبداد المطلق ، جرى خلالها توظيف كافة خيرات البلاد ومقدراتها وامكانياتها للتمترس في الحكم ، وتكريس ذلك الواقع على حساب التنمية والحياة الكريمة للمواطنين .

لكن انتقال البلاد من مرحلة الثورة الى مرحلة الدولة ليس بالأمر السهل واليسير، كما يظن أو يعتقد البعض ، بل يتطلب مواجهة الماضي ، ومحاولة تصحيح اخطائه ، من خلال تسيير المصالحة وتحقيقها ، وجبر الضرر ، وإجراء ما يلزم من إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية .

وخلال السنوات حكم القذافي وقبل أحداث عام2011م ، كانت الدولة الليبية تواجه تحديات كثيرة ، تتعلق بتاريخهـا ومكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، وما ترتب على ذلك من إرث ، وتركة ثقيلـة دامت قرابة نصف قرن تقريبا ، وما زاد الأمر تعقيداً الأحداث التي اعقبت شهر فبراير عام 2011م ، وهو الأمر الذي ولّد استقطاباً وشرخاً كبيراً بين مواطني الدولة .

وبالرغم من إقـرار المؤتمر الوطني العام في ليبيا قانون العدالة الانتقالية عام 2013م ، إلا انه ظل حبيس الأدراج ، ولم تكن هناك أي محاولات – جادة – من جميع السلطات المتعاقبة على الحكم منذ ذلك العام ، وحتى يومنا هذا لجبر الضرر ورأب الصدع ، وتحقيق المصالحة الوطنية بين ابناء الشعب الواحد .

ولا شك أن الحديث عن المصالحة الوطنية يستوجب منا البحث عن الأسباب التي أدت الى حدوث الانقسام ، ومحاولة تشخيص الواقع – بكل واقعية وشجاعة – فقد فشلت معظم محاولات تقريب وجهات النظر ، وانهاء الانقسام والتشتت الليبي ، كما تعثرت كل محاولات تطبيق

الاتفاقات الموقعة بين أطراف الانقسام (مجلس النواب ، مجلس الدولة) ، والمجالس الرئاسية و جميع الحكومات التي تعاقبت على الحكم منذ بداية الأحداث وحتى يومنا هذا ، وبالرغم من كل ما تضمنته كل الاتفاقات التي تمت بين الفرقاء الليبيين ، من ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية ، بداءً من اتفاق غدامس وليس انتهاء باتفاق الصخيرات المغربية وحوارات جنيف والقاهرة ، إلا أن المصالحة الوطنية ظلت مجرد " شعارات " تعاقب الحديث عنها كل الساسة ، ولا تزال رزمانة المصالحة الوطنية مفتوحة ومستمرة ، وتنتقل من مدينة الى أخرى ، ومن قبيلة لأخرى ، ومن دولة لأخرى ، وهو الأمر الذي ساهم في زيادة الجدل حول الكثير من الأمور، كتقاسم الثروات والمناصب السيادية ، والمقرات الحكومية والآلية التي ستجرى بها المصالحة الوطنية ، بين كافة المناطق والمدن ، ومختلف المكونات الاجتماعية والثقافية .

أهمية البحث :-

تتجلي أهمية بحثنا هذا في بيان أهم شروط المصالحة الوطنية ، ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد ، وما لذلك من شأن في تحقيق الاستقرار الأمني والنهوض الاقتصادي في البلاد .

إشكالية البحث :-

تتمثل اشكالية البحث في محاولة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات من ابرزها :-

- الأسباب التي تحول دون تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا ؟
- وما مدى ملائمة التشريعات والقوانين المتعلقة بتحقيق المصالحة للأوضاع الحالية في البلاد ؟
- وما هي أوجه القصور والنقص التي تعتريها ؟ وهل تعاطت الحكومات والسلطات المتعاقبة مع موضوع المصالحة بشكل صحيح ؟

منهج الدراسة :-

سوف نعتمد في دراستنا على المنهج التحليلي النقدي ، وذلك من خلال تحليل واستقراء القوانين والتشريعات المتعلقة بالمصالحة الوطنية في ليبيا ، والتي أعقبت احداث 2011م ، كما سنلجأ الى المنهج النقدي لبيان أوجه النقص والقصور التي اعترت التشريعات والقوانين المنظمة للمصالحة الوطنية في ليبيا .

خطــة البحث :-

سوف نقوم بدراسة هذا الموضوع وفقا للتقسيم التالي :-

المبحث الأول :- التعريف بالمصالحة الوطنية وبيان شروطها

المطلب الأول : ماهية المصالحة الوطنية .

المطلب الثاني :- شروط المصالحة الوطنية .

المبحث الثاني :- التشريعات المنظمة للمصالحة الوطنية في ليبيا وعوائق تحقيقها

المطلب الأول :- التشريعات والقوانين المصالحة الوطنية في ليبيا .

المطلب الثاني :- التحديات والعوائق التي تواجه المصالحة الوطنية الليبية.

المبحث الأول

التعريف بالمصالحة الوطنية وبيان شروطها

شهدت ليبيا سنوات من العنف والإرهاب وعدم الاستقرار السياسي والأمني ، أدت الى انتهاج المصالحة الوطنية كطريق لتحقيق التوافق والاستقرار الوطني ، فالمصالحة الوطنية مشروع سياسي يهدف الى استعادة حالة السلم والأمن في الدولة من جهة ، والي المحافظة على الاستقرار السياسي من جهة أخرى .

وسوف نتحدث في مبحثنا هذا عن تعريف المصالحة الوطنية (مطلبٍ أول) ، ثم نتبعها بأبرز الشروط أو القواعد اللازمة لتحققها (مطلب ثانٍ) .

المطلب الأول

التعريف بالمصالحة الوطنية

المصالحة الوطنية هي آلية من آليات عملية تحويل النزاع ، والقضاء عليه ، وتحويل العلاقات من علاقات عدائية الى علاقات تعاونية .

- المصالحة الوطنية لغةً :- المصالحة من الصُلح وهو السلام والإصلاح (بضم الضاد) ومصدره المصالحة ، واسمها الصلح أو الاصلاح ، وهو نقيض للفساد ، فيقال أصلح الشيء بعد افساده أي أقامه ، وأصلح الدابة أي أحسن إليها ، كما تعني الصلح والكرم .
ويقول الراغب الأصفهاني :- الصلح يختص بإزالة التنافر بين الناس ، فيقال اصطلحوا أو تصالحوا . [1]
وتعرف المصالحة ايضا بأنها من الصلح ، والصلاح ، فيقال تصالح القوم بينهم ، والصلح السلم ، فالصلح الاسم من المصالحة أي المسالمة وهو بخلاف المخاصمة ، وصالح فلان فلانا أي اصطلحا وتصالحا واصّالحا ، وأصلحا2 ، قال تعالى :- (وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلاَ جُنَاْحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الأَنفُسُ الشُّحَّ وَإِن تُحْسِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ اللّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا)3.

ومن الدلالات المنطقية التي يمكن أن نستنتجها من الجذور اللغوية للمصالحة ، أنها تفترض توافر طرفين نشبت بينهما عداوة أو خصومة ، عادةً ما تكون طويلة الأجل ، واحياناً اخرى قد لا تقاس بالزمن ، وتنشأ المصالحة بوصفها فعل ، إما بمبادرة وتنازل من الطرفين المختصمين ، أو تنازل من إحداهما للأخرى ، أو قد تكون فعلاً ناشئاً عن وساطة طرف ثالث يسعي لتقريب وجهات النظر بين المتخاصمين . [4]

---

[1] / ليلي مسالي ، المصالحة الوطنية ، تأكيد لتحقيق الأمن والسلام ، مجلة صوت القانون ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، 2022م ، ص 1034. راجع ايضا مجد الدين محمد يعقوب الفيروزابادي ، القاموس المحيط ، الطبعة الثامنة ، مؤسسة الرسالة للطباعة ، بيروت ، لبنان ، 2005م ، ص 299.

[2] / محمد بن مكرم بن على جمال الدين ، ابن منظور ، لسان العرب ، ص 517. راجع ايضا في ذات السياق المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، 2004 م، ص 450.

[3] / القرآن الكريم الآية 128 من سورة النساء .

[4] / ابتسام سالم خليفة ، انعكاس المصالحة على السلم الأهلي في ليبيا ، المؤتمر العلمي الثالث ، كلية الآداب ، جامعة الزاوية 12/ 13/ ديسمبر 2021م ، ص 507 .

وتعتبر المصالحة الوطنية آلية من ضمن آليات حل النزاعات ، فهي بديل ونقيض لآلية استخدام القوة التي تفضلها العقليات التي لا تؤمن بالآخر ، وبين آلية استخدام القوة ، وآلية المصالحة الوطنية هناك عدة آليات تدخل بين هاذين النقيضين ، كالوساطة والتفاوض والتحكيم والمقاضاة .

وتحصل المصالحة الوطنية بين ابناء المجتمع الذي عانى من أزمات في العلاقات بين مكوناته الاجتماعية والعرقية أو الدينية أو حتى الطبقية ، وهي تعني إنهاء حالة العداء والعنف وانعدام الثقة بين الفرقاء في المجتمع ، والانتقال بالجميع الى مجتمع جديد قائم على الوئام والتفاهم وفق قوانين وأسس جديدة .[1]

وحقيقة الأمر أنه من الصعوبة بمكان وضع تعريف شامل ومانع للمصالحة الوطنية ، إذ أن كل تعريف يختلف عن غيره ، وذلك حسب ظروف كل مجتمع مر بحالة انقسام ونزاعات .

فقد عُرفت المصالحة الوطنية بأنها :- " العودة معاً الى علاقة جديدة بعد نتائج أفعال مروعة وشاقة ، كالخيانة وعدم الوفاء واستخدام العنف ، سواءً كانت تلك الأفعال حقيقية مادية ومحسوسة أو معنوية ، وذلك من قبل طرفي النزاع أو أحدهما ، وذلك بالتصالح مع من قام بالفعل الوحشي اثناء النزاع من أجل بناء الثقة بينهما " .

وهناك من عرفها بأنها :- " عملية مجتمعية تنطوي على الاعتراف المتبادل بمعاناة الماضي وتغيير السلوك و المواقف الهدامة ، الى علاقات بناءة باتجاه السلام المستدام . [2]

وقد عرفت عمليات الأمم المتحدة لدعم السلام والمصالحة الوطنية بأنها :- " عملية اجتماعية يتعامل فيها الناس مع أحداث الماضي ، ويعترفون بالفضائع والمعاناة التي مضت ، وفي الوقت نفسه يغيرون المواقف والسلوك التدميري نحو علاقات بناءة تجاه السلام المستدام لتشمل المجتمع بأكمله " ، أما اللجنة الوطنية للجبر والمصالحة بكولومبيا (CNRR) فقد عرفت المصالحة بأنها :- " هدف بقدر ما هي عملية طويلة الأمد تشمل اشخاصا أو مجتمعات تعمل معا لخلق مناخ للتعايش السلمي ، على أساس بداية علاقات جديدة بين المواطنين والدولة وبين أنفسهم ، بهدف تعميق لدولة ديمقراطية بمشاركة المجتمع المدني والمؤسسات " . [3]

---

[1] / عمرو خير الله عبدالله ، المصالحة الوطنية ودورها في عملية بناء السلام ، ص 2 .
[2] / ليلي مسالي ، مرجع سابق ، ص 1035.
[3] / فيصل انسيغة ، بن علية بن عطاالله ، المصالحة الوطنية تأكيد لتحقيق العدالة في مجتمعات ما بعد النزاعات ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد 5 ، العدد 2، سنة 2020م ، ص 1432.

وتعرف المصالحة الوطنية بأنها :- " توافق وطني يستهدف تقريب وجهات النظر المختلفة ، وردم الفجوات بين الأطراف المتخاصمة أو المتحاربة ، والسعي المشترك نحو إلغاء عوائق الماضي واستمراريتها ، وتصحيح ما ترتب عنها من غبن ومآسي وأخطاء وانتهاكات وجرائم جسيمة ، ومعالجة الملفات والقضايا المختلف حولها ، والنظر بتفاؤل الى المستقبل،[1] وفي ذات السياق عرفها البعض أنها :- " توافق يهدف الى ردم الفجوات بين الأطراف المتصارعة ، فهي مشروع وطني لبناء التوافق الوطني والاعتراف بتعددية المصالح المجتمعية وتمثيلاتها، لإنهاء عوائق الماضي وبناء بذور الديمقراطية والشراكة الفاعلة ، وفقا لقيم المواطنة المتساوية بين ابناء المجتمع . [2]

وتعرف المصالحة الوطنية ايضاً بأنها :- " الوقف الفوري للنزاعات وذلك للوصول الى حالة من السلم المستقر والسلم الأهلي ، عبر تحويل العلاقات من طابعها العدائي الى طابعها التوافقي ، والتي تتكافل فيه كل الجهات المتصارعة أفراداً و جماعات .[3]

وفي ليبيا فقد عرف القانون رقم 17 لسنة 2012م المصالحة الوطنية بأنها :- " اصلاح ذات البين بالطرق الودية بين بعض من فئات المجتمع " .[4]

ويفرق البعض بين المصالحة بين الأفراد والمصالحة المجتمعية (الوطنية) ، فالأولى رغم ندرتها إلا أنها أكثر عمقاً ، وذات أثر علاجي ونفسي ومعنوي علي الجاني والمجني عليه أكثر منها على الثانية .

وهناك اتفاق عام على أن المصالحة عملية طويلة الأمد ،[5] وهي مرحلة تالية لحالة العنف التي عادة ما تؤدي الى تقويض العلاقات الاجتماعية في مختلف المستويات سياسياً واقتصادياً واجتماعياً واخلاقياً .

وعليه فالمصالحة إذ ما تم تأسيسها على منطلقات عقلانية ومتفق عليها من قبل الجميع فلها أن تؤسس للقواعد التي يمكن أن تضع حدا نهائيا للعنف من جهة ، وتعيد هيكلة وبناء شبكة العلاقات الاجتماعية بشكل لا يسمح بالعودة مرة أخرى الى حالة العنف من جهة أخرى . [1]

---

[1] / فاطمة وناسي ، المصالحة الوطنية تأكيد لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2013م ، ص 10.

[2] / دور المجتمع المدني في المصالحة الوطنية ، الاربعاء السوري ، ص 2 .

[3] / ابتسام سالم خليفة ، مرجع سابق ، ص 508.

[4] / راجع المادة الثانية من القانون رقم 17 لسنة 2012م ، وسوف نتحدث عنه بشيء من التفصيل في المبحث الثاني من بحثنا هذا .

[5] / بن علية بن عطاالله ، فيصل أنسيغة ، مرجع سابق ، ص 1432.

وبدورنا فإننا نعرف المصالحة الوطنية بأنها :- " عملية بناء علاقات جديدة بين الأطراف عقب تمزقها جراء نزاع عنيف ، على أسس من الحوار والتسامح والعفو والتعويض والمحاكمة واحترام حقوق الضحايا والمتهمين على حدا سواء ، وعدم تكرار اخطاء الماضي بطريقة تؤدي الى تحقيق التعايش السلمي ، ونزع الأسباب الجذرية التي تؤدي الى النزاع بُغية عدم تكراره مرة أخرى .

فهي تتحقق عندما تتقدم العمليات الاجتماعية والسياسية دون الوقوع في فسادها السابق ، أو ممارستها المسيئة ، فالمصالحة تتطلب بناء أو اعادة بناء علاقات – اليوم – لا تطاردها أو تجاريها صراعات وكراهية الأمس .

ويتضح أن المصالحة وإن اختلف مفاهيمها ، إلا انها تتوحد في الهدف المرجو منها ، وهو اعادة العلاقات الطبيعية بين افراد المجتمع ، من خلال السبل والآليات القانونية المتاحة ،[2] كما أنها تسعى الى تحقيق مجموعة من الأهداف بين القوي المتنازعة سياسياً أو اجتماعياً أو عسكرياً ومنها :-

- معالجة وتضميد الانقسامات الحاصلة في المجتمع والناتجة عن انتهاكات حقوق الإنسان .
- اعطاء العدالة للضحايا ، ومحاسبة مرتكبي الجرائم والانتهاكات .
- استعادة سيادة القانون والقضاء .
- ضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان .
- تعزيز التعايش المشترك وتحقيق السلم الأهلي .[3]

وبالرغم من عدم وجود توافق بين المتخصصين في مجال المصالحة الوطنية حول كيفية الدفع بها وتحقيقها في الكثير من الدول ، إلا أن هناك شبه اجماع على أنها عملية طويلة الأمد تتطلب تغيير في العلاقات بين الخصوم السابقين ، بهدف الوصول الى قدر معين من التعايش المشترك بينهم ، واقامة نوع جديد من العلاقات بين افراد المجتمع الواحد من جهة ، والحكومة من جهة أخرى ، تقوم على اساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ، فهي عملية مجتمعية يفترض فيها أن يعترف كل طرف بمعاناة الطرف الآخر ، حيث يتعين على

---

[1] / طيبي غماري ، تساؤلات حول شروط انجاح المصالحة الوطنية في الجزائر ، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ ، العدد الثالث ، ديسمبر 2008م ، ص 331.

[2] / بن عطية عطاالله ، فيصل أنسيغة ، مرجع سابق ، ص 1432.

3/ ابتسام خليفة ، مرجع سابق ، ص 508. سوف نتطرق للحديث عن أهداف المصالحة الوطنية وفقا للتشريعات والقوانين الليبية في المبحث الثاني من هذا البحث .

الأطراف المتخاصمة الانتقال الى مواقف وسلوكيات بناءة تساهم في اعادة بناء علاقات الثقة الفردية والجماعية ، ولا شك أن نجاحها يرتبط بتحقيق عدة شروط وهو الأمر الذي سنبحثه الآن .

المطلب الثاني

شروط المصالحة الوطنية

كثيرا ما تُعاني مسارات المصالحة والتوافق والحوارات المجتمعية للتلكؤ والتعثر في خطواتها – ولا سيما الأولى منها – وخاصة في الدول التي شهدت صراعات مسلحة ودامية ، كالجزائر واوغندا وكولومبيا – وليبيا ليست استثناء من ذلك – فاختلاف الرؤى بين الأطراف الفاعلة وانغلاق كل طرف على نفسه ، وتغليب المصالح الخاصة على المصالح العليا ، وتوزيع المناصب والإمتيازات والعوائد المالية ، ورفض مبدأ المشاركة في الحُكم ، كل هذه الأمور وغيرها من شأنها أن تؤدي الى زيادة حدة الصراعات والدفع به للاحتكام الى قوة السلاح من جديد ، من هنا كان لا بد من توافر عدة شروط – لازمة – لتحقيق المصالحة الوطنية حتى تتحقق ، ومن أهم تلك الشروط ما يلي :-

الفرع الأول :- تقديم الحل السلمي للنزاع :-

ترتبط المصالحة الوطنية بضرورة وضع حل سلمي للنزاع ، وهذا ليس لكونها منبثقة من احكام تنظيمية لمبدأ التسوية السلمية فحسب ، بل للنظر لانطوائها على نفس الأهداف ، حيث تظهر العلاقة ما بين المصالحة والحل السلمي من كونهما يضمنان على حدا سواء حلولاً عادلةً للخلافات التي تنشب حول ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وحول التجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان ، فعلى المستوى الوطني ، فعملية المصالحة تمثل أسلوباً للحل السلمي للنزاعات ، وتهدف الى إرساء علاقات تعتمد على الشرعية المتبادلة بين الأطراف المتنازعة ، التي تقوم على تعزيز العلاقات بين الطرفين والاعتراف المتبادل الحقيقي بينهما وبالـتالي التوصل الى حل مرضي للطرفين .

والحل السلمي الذي تتبناه الأطراف المتنازعة يجب أن يكون مرضياً لجميع الأطراف المتنازعة ، مع إدراكها بضرورة الوفاء بحاجاتهم الأساسية ، والاستجابة لتطلعاتهم الجوهرية ، حيث يعتبر هذا الشرط حاسماً في معالجة أي خلاف ، وهذا لا يعني أن الجماعات لا تُعدل من أهدافها

ومصالحها ، فلكل طرف حاجات يعتبرها مبرراً لوجوده ، كما أن التنازل عنها تحت الضغط أو بسبب الضعف لا يعتبر اعاقة للمصالحة فقط ، بل يعتبر تمهيداً لنزاع آخر في المستقبل .

الفرع الثاني :- تبادلية الالتزامات :-

يعتمد مسار المصالحة الوطنية على " التبادلية بين أطراف النزاع في الالتزامات الرسمية والغير رسمية " ، فخلال النزاعات تسود أجواء العداء وانعدام الثقة بين الأطراف المتنازعة ، لذلك يجب على تلك الأطراف اظهار الحماسة والرضا لتغيير مشاعر النزاع و الانتقام ، وتقديم أعمال غالباً ما تتصف بالبساطة ، إلا انها رمزية تبرز النوايا الحسنة ، وتهدف الى بناء علاقات سليمة ، بحيث تؤثر تلك الأعمال والمساعي في التأسيس لبيئة سليمة تسود المجتمع ، وتشكل دعماً مستمرا للمصالحة . [1]

ومن ضمن الإجراءات والإلتزامات المتبادلة التي من شأنها بناء الثقة وتغليب أجواء الود والتسامح بين الأطراف الإفراج عن الأسرى ، وارجاع الممتلكات المغتصبة ، ووقف التحريض الإعلامي ، ، والكشف عن مصير المفقودين والمختفين قسراً وتسليم رفات المتوفين . [2]

وعلى الرغم من الجمود السياسي الذي تشهده البلاد منذ ثلاث اعوام تقريبا ، ورغم التقدم بالعديد من المبادرات السياسية للدفع بالبلاد باتجاه الحل السلمي وتحقيق مصالحة مجتمعية ، وظهور دعوات كثيرة للحوار ، بل وانعقاد جلساته احيانا وخاصة على المستوى الشعبي ، إلا انها – للأسف – تصل في النهاية الى حد الفشل ، وفي اعتقادنا ان السبب يرجع في ذلك الى ان الأطراف لم تكن مستعدة لتقديم تنازلات ضرورية لإنجاحه ، وكان كل منها ينتظر من الآخر تقديم تنازلات ليحوز هو على النصيب الأكبر من المزايا والمكاسب أيا كان نوعها أو حجمها ، فطالما أن القوة متكافئة بين اطراف الصراع ، فسوف لن يبقي إلا الحل السلمي ، وهذا لا يتحقق بدون تقديم تنازلات متبادلة – قد تكون مؤلمة – لكنها ضرورية للدفع بعجلة المصالحة للأمام من جميع الأطراف دون استثناء . [3]

[1] /المرجع السابق ص 12، راجع كذلك ليلي مسالي مرجع سابق ص 1019.
[2] / عبدالمجيد أحمد الصغير بيوك ، العدالة الانتقالية ، أهم مقومات المصالحة الوطنية ، ، صحيفة أخبار ليبيا ، 28/ 10/ 2011م،
[3] / حسن موسي الشفيعي ، شروط نجاح المصالحة الوطنية ، المرصد البحريني ، 10. 3. 2023م . ص 2/ 3 .

الفـرع الثالث :- انـخراط الـقــادة في المســـار السلمـــي :-

يشترط لنجاح المصالحة الوطنية دفع القادة المنخرطين في الصراع الى المسار السلمي وبناء علاقات الثقة بينهم ، وعادة ما تواجه تحركاتهم بذلك الى المعارضة من جماعاتهم نفسها بهدف اعاقة المسار السلمي ، ولذلك يجب على القادة تجاوز تلك المعوقات واظهار اصرارهم على مواصلة مجهودات السلام . [1]

وما يمكن ملاحظته في الحالة الليبية أن الكثير من القادة السياسيين والعسكريون وقعوا ضحية الشارع نفسه فهي بدأت بإثاراته وتحريكه ، ثم تأثرت به فأطلقت العنان لنفسها بالحديث وهي ترى الجموع فلم تضبط نفسها وفق محددات العمل السياسي الوطني ومتطلباته في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ البلاد . [2]

فنجاح المصالحة الوطنية يتوقف على مدى استعداد الأطراف المتنازعة للدخول فيها ، وتخليها عن تقديم الشروط التعجيزية ، وتقديم مجموعة من التنازلات والتضحيات من أجل انجاحها بمجهودات وطنية ، تستهدف تجاوز سلبيات واستقطابات الحرب والنزاع ، وبعيدا عن تصفية الحسابات ، والنأي بالبلاد عن الصراعات السياسية والايدلوجية وثمنها الباهض على حساب السلام المجتمعي والتنمية والاستقرار والوحدة الوطنية ، [3] ولعل من ابرز القادة الذين ساهموا حقيقة في انجاح عملية المصالحة في بلدانهم " نايسلون مانديلا" و" فريدريك دوكلارك " في جنوب أفريقيا ، و" بول كامبي " في روندا . [4]

ومن المؤسف أننا كثيرا ما نجد من يحاول الوقوف في وجه المصالحة الوطنية ، بين ابناء البلد الواحد ، وذلك بإثارة الفتن بين المدن والقبائل من خلال إشاعة الأخبار الكاذبة ، التي توغر الصدور وتحرك الحمية القبلية والجهوية والمناطقية ، ولو ادى بهم الأمر الى حد سفك الدماء في سبيل ايقاف وساطة او مصالحة ما ، كما ينبغي ألا تكون مثل هذه الأمور حجر عثرة في محاولة السير في طريق المصالحة وتنبيه جميع الاطراف الى عدم الانجرار وراء تلك الفتن والدعوات وعدم التأثر بها . [5]

---

[1] / فاطمة وناس ، مرجع سابق ، ص 13.
[2] / حسن موسي الشفيعي ، مرجع سابق ، ص 3 .
[3] / محمد عبدالحفيظ المهدي ، المصالحة الوطنية في ليبيا ، التحديات وآفاق المستقبل ، مجلة الجيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، المجلد 21، مركز جيل للبحث العلمي ، 2018، ص 51.
[4] / ليبي مسالي ، مرجع سابق ، ص1042.
[5] / محمد خليل المزوغي ، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا وفق الشريعة الاسلامية مجلة جامعة الزيتونة العدد 26 ، ص 124.

الفرع الرابع :- دعم المؤيدين للمسار السلمي وللمصالحة الوطنية :-

لاشك أن تحقيق المصالحة الوطنية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قوة ونشاط المؤيدين لها فهي بحاجة الى مشاركة الأفراد والجماعات والمنظمات في اقناع الأفراد و المترددين والمعارضين لها ، كما أنها تحتاج الى تقريب العلاقات السلمية بين اكبر قدر من ابناء الشعب ، كما يجب على الاطراف الاقتناع بأن المصالحة هدف لا بد من بلوغه . [1]

ولا شك ان انحسار دور المؤيدين للمسار التصالحي سينعكس على تحقيق المصالحة الوطنية ، ولعل ابرز الجهات التي من المفترض أن تقوم بدروها في تحقيق المصالحة الوطنية ، رجال الدين وزعماء القبائل والمجالس المحلية والأطراف العسكرية والشخصيات السياسية ، فلا شك أن لهؤلاء دوراً هاماً في عملية استعادة اللحمة الوطنية ، واعادة العلاقات الاجتماعية ، وذلك من خلال تقديم المشورات والوساطة ، ولعب دور تصالحي على المستوى المحلي ، من خلال بناء شباك الثقة والمشاركة في نشر ثقافة السلام . [2]

وتعتبر المصالحة الوطنية ببعدها الاجتماعي العملية الأكثر تعقيداً والاصعب تحقيقاً ، ففيما تكون المصالحة بشقها القانوني قابلة للمأسسة والمتابعة ، تكون المصالحة المجتمعية – وخاصة في المراحل الاولى لما بعد الصراع – هشة وغير قابلة للتأطير ، ومتشبعة بتشعب التنوع الاجتماعي ، وبشعب اسباب وجذور ونتائج الصراع ، فيجب الاخذ بعين الاعتبار ان المصالحة بشقها الاجتماعي هي العملية الأبعد تحقيقا والأعمق تأثيرا ، فتحتاج الى آليات مناسبة ومتنوعة قادرة على استيعاب الألم ، والاعتراف بالعنف الذي عانى منه طرفي الصراع كافة على مدى مراحل الصراع .[3]

الفرع الخامس :- دعـــم المحيط الـدولـــــي :-

لا شك أن للعامل الخارجي أثراً كبيراً في تحقيق المصالحة الوطنية – ولا سيما ليبيا – فعدم الاستقرار وغياب الأمن وحضور العنف بأبشع صوره ، أدى الى المزيد من الانقسام والتشظي ومن ثم صعوبة تحقيق المصالحة الوطنية بين اطراف النزاع . [4]

---

[1] / نفس المرجع ، ص 1042.
[2] / المصالحة والتماسك الاجتماعي ، برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا ، الأسكو ، الأمم المتحدة ، ص 13.
[3] / حيدر عبادي ، المصالحة العراقية ، دار الحسن ، بغداد ، العراق ، ص 213.
[4] / محمد عبدالحفيظ المهدي ، مرجع سابق ، ص 46.

فالدعم الدولي لتحقيق المصالحة أمر هام كونه يعطي دفعة قوية لمسار المصالحة الوطنية ، فالمجتمع الدولي كثيراً ما يبرز اهتماما خاصا بتسوية سلمية معينة ، ليُسهل مسار المصالحة ويشجع الأطراف على الانخراط بها ، وتجاوز الصعوبات كما يمكن أن يقدم دعماً حقيقاً ملموساً لمواصلته . [1]

فمنذ عام 2014 م وعقب الانقسام السياسي في ليبيا ، لم ينقطع الاهتمام به إقليميا ودوليا ، فقد أبدت العديد من الأطراف رغبتها في التوسط بين الأطراف الليبية المتنازعة ، من أجل الوصول الى اتفاق يُنهي حالة الانقسام والتشظي في البلاد .

وقد أكدت تلك الأطراف أن الاستقرار لا يمكن أن يتحقق في ليبيا إلا من خلال حوار ومصالحة وطنية بين كل الأطراف ، وقد عبرت عن رغبتها في تقديم الدعم والمساندة من أجل الوصول الى حل سياسي ينهي الأزمة الليبية القائمة منذ عقد تقريبا . [2]

وعن التجربة الدولية فقد كان للدعم الدولي دوراً كبيراً في تحقيق وعودة الاستقرار في الكثير من البلدان ، مثل ايرلندا الشمالية والسلفادور والبوسنة ونيكارجوا .[3]

أما ليبيا فمن المؤسف أننا شاهدنا اغلب الدول ذهبت الى إذكاء الصراع ، وذلك من خلال الدعم السياسي والإعلامي تارة ، والمالي والعسكري تارة أخرى ، لبعض الأطراف الأمر الذي ادى الى خلق المزيد من بؤر التوتر والصراعات العنيفة والفوضى السياسية والامنية.

وعلى الرغم من أن التدخل الأجنبي في ليبيا كان حاسما في اسقاط نظام القذافي ، إلا انه وبالمقابل قد أحدث تغييرات خطيرة ، انعكست آثارها على البلاد والمجتمع من خلال تعميق حدة الخلافات القبلية و الجهوية والايدلوجية ، وتوظيفها بشكل سلبي من ناحية ، و تحويل البلاد الى منطقة لممارسة النفوذ الأجنبي من ناحية أخرى ، وهو الأمر الذي أدى بدوره الى فتح الباب على مصرعيه لانتشار جماعات العنف والسلاح ، والتي ساهمت بدورها في تلغيم الساحة الأمنية

---

[1] / فاطمة وناس ، مرجع سابق ، ص 13.

[2] / محمد عبد الحفيظ المهدي ، مرجع سابق ، ص 47 .

[3] / فاطمة وناس ، مرجع سابق ، ص 13. / تعتبر لجنة التحقيق والمصالحة في اوغندا من أقدم اللجان في القارة الافريقية التي عنيت بموضوع المصالحة والعدالة الانتقالية حيث تم تشكيلها في 16/ 5/ 1986م في وقت وجيز من قدوم الرئيس " يوري موسفيني " الى السلطة وقد كان لهذه اللجنة ترحيب كبير داخل اوغن
ا أو خارجها وقد احتاجت اللجنة عقدا كاملا لتحقق عملية المصالحة والتحقيق ومن المؤسف أن عمل اللجنة قد اعتمد بشكل كبير على التحقيق دون المصالحة بين الاطراف المتصارعة أنداك . راجع في ذلك نور الدين حتوت ، لجان التحقيق وشروط تحقيق المصالحة الوطنية ، مجلة الفكر العربي ، العدد السادس ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 179وما بعدها .

الليبية ، حيث وجدت الجماعات والتنظيمات المتطرفة بيئة مناسبة ومرتعا خصبا لممارسة أنشطتها الإرهابية . [1]

الفـرع السادس :- تجنيد مؤسسات المجتمع المدني :-

تعلب مؤسسات المجتمع المدني دوراً كبيراً ومؤثرًا في المشهد العام في اغلب الدول ، ولا سيما في تحقيق المصالحة الوطنية ، فقد تحملت مؤسسات المجتمع المدني اعباء تقديم الخدمات والإغاثة في ظل الغياب التام لمؤسسات الدولة في بعض المناطق ، نتيجة لضعف المجالس المحلية في مناطق ما ، وبعد غياب لعقود برزت مؤسسات المجتمع المدني لتعمل في مجالات مختلفة في الاغاثة والتنمية وبناء السلام .

ولا شك أن لمؤسسات المجتمع المدني سواءً كانت سياسية أو اجتماعية ، او ثقافية دوراً لا يمكن التغافل عنه ، وذلك من خلال دعم جهود السلام وتقديم المشورة للدولة ، والحشد لعملية السلام واستعادة التماسك الاجتماعي عبر حملات التوعية الواسعة ، وخلق بيئة وطنية لدعم برنامج المصالحة ، وتأمين الوساطة عند الضرورة ، ودعم حملات وقف اطلاق النار ، ومناصرة حقوق الإنسان والمواطنة والعدالة الانتقالية . [2]

المبحث الثاني

التشريعات المنظمة للمصالحة الوطنية في ليبيا

تشهد ليـبيا منذ فتــرة ليست بالقصيرة ظروفــاً صعبةً وقاسيةً ، لم تشهدها في تاريخها المعاصر ، ذلك أن اجتياز مرحلة انتقالية ليس بالأمر السهل ، فكثيرا ما يرافقها أمور بالغة التعقيد والتداخل ، مرحلة تتفاعل في تحديد ملامحها عمليات سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة ، يرافقها عمليات القضاء على مخلفات ما بعد " داعـش " والحرب عليه .

إن محاولة بناء دولة عصرية على أسس دستورية ديمقراطية ، واعادة بناء اقتصاد متعثر في مثل هذا المستوى من التفاعلات المتذبذبة وغير المستقرة ، أدت الى تعميق الشرخ الاجتماعي ، وخلق ازمات سياسية حادة ومتواصلة بين اجسام سياسية متعددة ، تنسب كلاً منها الشرعية لنفسها .

[1] / محمد عبدالحفيظ المهدي ، مرجع سابق ، ص 46.
[2] / المصالحة والتماسك الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص 12. 13.

فلم تتوصل الأطراف السياسية الى مشروع وطني مشترك يتفق عليه الجميع ، بعيدا عن كل المصالح والأهداف الخاصة ، زد على ذلك انعكاس تأثيرات العوامل الخارجية التي أدت بدورها الى توقف الأوضاع السياسية ، وانعكاسها على الوضع الاقتصادي والأمني والاجتماعي في البلاد .

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل انعكس هذا الانقسام وذلك التدخل على عملية المصالحة الوطنية ، التي تعثرت ولم تنجح في تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع ، على اختلاف توجهاتهم ومسمياتهم .

وقد أدرك الليبيون عقب شهور قليلة من سقوط نظام القذافي حجم التحديات التي تواجههم، ابتداءً من إرث القذافي والثورة ضده ، وما ولدته من استقطاب وشرخ اجتماعي واضح ، فضلاً عن التحديات المرتبطة بالعدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية ، التي لم يتم تنفيذ أي من استحقاقاتها ، بالرغم من تعدد السلطات المتعاقبة على حكم البلاد منذ 2011 م ، وصدور عدة تشريعات متعلقة بالعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية .

من هنا فإننا سنتطرق الى أهم تلك القوانين والتشريعات التي صدرت بشأن المصالحة الوطنية ، مع الحديث عن الظروف والعيوب التي أحاطت بإقرار كلا منها (مطلب أول) ، ثم الحديث عن أهم التحديات والمعوقات التي تواجه المصالحة الوطنية في ليبيا (مطلب ثان) .

المطلب الأول

القوانين التشريعات المنظمة للمصالحة الوطنية في ليبيا

ما إن سقط نظام القذافي في أكتوبر 2011 م ، حتى ظهرت العديد من الإشكاليات التي واجهت السلطات المتعاقبة بداية من المجلس الوطني الانتقالي ، الذي أدار شؤون البلاد خلال فترة الثورة ، حيث تميزت فترة إدارته بالضعف ، فأفتقرت تلك الفترة وجود مؤسسات مدنية وأحزاب سياسية ومؤسسة عسكرية قوية ، كما عجز المجلس الانتقالي عن تحقيق الاستقرار السياسي والأمني واخفق في منع انتشار السلاح والجماعات المسلحة .[1]

وبالرغم من كل ذلك إلا أن صياغة تشريع يشمل العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية كان من أهم اهتمامات هذه السلطة المؤقتة .

[1] / بدرية صالح عبدالله ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011م 2021م مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثاني ، الجزء الاول ، 2022م جامعة ديالي ، العراق ، ص 12.

وقد كان من أهم تلك التشريعات التي نظمت العدالة والمصالحة الوطنية عقب الأحداث التي شهدتها ليبيا عام 2011م ما يلي :-

الفرع الأول :- القانون رقم 17 لسنة 2012م بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية :-

أصدر المجلس الوطني الانتقالي المؤقت القانون رقم 17 لسنة 2012م ، بشأن ارساء قواعد المصالحة و العدالة الوطنية الانتقالية ، وقد عرف هذا القانون العدالة الانتقالية في مادته الأولى بأنها :- " مجموعة من الإجراءات التشريعية والقضائية والإدارية والاجتماعية التي تعالج ما حدث خلال فترة النظام السابق في ليبيا ، وما قامت به الدولة من انتهاكات لحقوق الإنسان ، وحرياته الأساسية ، والعمل على اصلاح ذات البين بالطرق الودية المنصوص عليها في هذا القانون " . [1]

وقد حددت المادة الثالثة من القانون الغاية من اصداره بـ :-

- ترسيخ السلم الاجتماعي .
- ردع انتهاكات حقوق الإنسان .
- بث الطمأنينة في نفوس الناس واقناعهم بأن العدالة قائمة وفعالة .
- تحديد مسؤوليات أجهزة الدولة عن انتهاكات حقوق الانسان .
- توثيق الوقائع موضع العدالة الانتقالية وحفظها ، ثم تسليمها للجهات الوطنية المختصة.
- – تعويض الضحايا والمتضررين .
- تحقيق مصالحات اجتماعية . [2]

وقد انشأت هيأة وطنية اطلق عليها اسم " هيأة تقصى الحقائق والمصالحة " ،[3] اسندت لها عدة اختصاصات من أهمها :-

---

[1] / المادة 1 من القانون رقم 17 لسنة 2012م . عقب انطلاق مشروع المصالحة الوطنية في ليبيا وهو ما عرف فيما بعد (بمشروع ليبيا الغد برعاية مؤسسة القذافي العالمية التي يرأسها سيف الإسلام القذافي توجت عملية الحوار بالمصالحة الوطنية بين نظام القذافي والجماعات الإسلامية المعارضة له خلال العقد الأول من هذا القرن ، وعقب جولات من المفاوضات الداعية لنبذ العنف والارهاب والتطرف ، افضت تلك المفاوضات الى أن اصدرت تلك الجماعات الإسلامية (مراجعات فكرية) عن الجهاد بعنوان دراسات تصحيحية ، وقد اوضحت تلك المراجعات أن الكفاح المسلح ضد نظام القذافي لم يكن متماشيا مع منظور الشريعة الإسلامية واعدت ارشادات جديدة عن الجهاد وقد افضت تلك المراجعات الى اطلاق سراح العديد من قادة الجماعات الإسلامية واعضائها من السجون كما تم تعويض ضحايا سجن أبو سليم الذين قضوا في السجن عقب تمرد مسلح تم داخل السجن عام 1996م .

[2] / راجع القانون المادة 3 .

[3] / تتكون الهيئة من مجلس ادارة مكون من رئيس وعدد ستة اعضاء يصدر قرار بتسميتهم من قبل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت ويعتبر مجلس الادارة هو السلطة العليا للهيئة يتولى ادارة شؤونها وتمثيلها في علاقاتها بالغير وأمام القضاء . راجع في ذلك المادة

- تقصى الحقائق حول الوقائع المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان خلال الفترة المشار إليها في المادة الثانية ، واتخاذ ما يلزم من اجراءات بشأنها ، بما في ذلك التوصية بإحالة المسؤولين عن ارتكابها الى القضاء المختص .
- دراسة وتحقيق الوقائع ذات الطبيعة الجماعية ، واعمال العنف والاعتداء الممنهج أو العشوائي من جماعات أو تشكيلات نظامية ، والأضرار التي لحقت بالأرواح والأعراض والأموال بسببها .
- اعداد تقرير عن كل واقعة تعرض عليها ، على أن يشمل التقرير علي :-

• النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة والتحقيق ، متضمنة تحديدا دقيقا للمسؤولية والأشخاص ذوي العلاقة بها .
• ما قامت به الهيئة في سبيل محاولات الصلح بين الأطراف .
• توصيات الهيئة بشأن طرق معالجة الأمر ، أو حل المنازعات بما في ذلك التوصية بإحالة أشخاص أو وقائع الى المحاكم المختصة .

- مواصلة البحث بشأن حالات الاختفاء القسري ، والكشف عن المختفين مع ايجاد الحلول المناسبة بالنسبة لمن لم تثبت وفاتهم .
- تقديم مقترحات بتفعيل عملية نزع السلاح ، وتسريح المقاتلين ودمجهم في المجتمع .
- تنمية وإثراء سلوك الحوار ، وارساء مقومات المصالحة دعما للتحول الديمقراطي ، والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني .[1]

وقد نصت المادة 11 من القانون أن جلسات الهيأة علنية ، ما لم يتقرر لاعتبارات متعلقة بالنظام العام أو الآداب إجراؤها بطريقة سرية .

كما منح القانون النيابة العامة الحق في رفع الدعوى ، ومباشرة الدعوى الجنائية تجاه المتهمين بارتكاب تلك الانتهاكات .[2]

الخامسة من القانون ، ومن ضمن الشروط الواجب توافرها في اعضاء الهيئة :- أن يكون ليبي الجنسية / أن يكون من ذوي الخبرة والكفاءة والحيادية والدراية والحكمة / أن يكون حسن السيرة والسلوك / ألا يكون ممن انخرط في حركة اللجان الثورية أو الحرس الشعبي أو الأجهزة السرية الأمنية للنظام السابق / ألا يقل عمره عن اربعين عاما / ألا يكون قد فصل من الوظيفة أو المهنة بقرار تأديبي / ألا يكون محكوما عليه في جريمة تتعلق بالوظيفة العامة أو المهنة أو اي جريمة مخلة بالشرف . راجع المادة السابعة من ذات القانون .

[1] / راجع المادة 4 من القانون

[2] / المادة 12 من القانون .

كما منح القانون الهيئة الاعتماد على قرارات اللجان الفرعية المسببة ، ومنحها قوة السند الواجب النفاذ ، ولها ايضا أن تعيد التقارير الى اللجان الفرعية ، إذا ما تبين لها أن هناك قصور أو نقص في التحقيقات ، أو تناقض في النتائج ، وذلك لإعادة دراستها وجمع الأدلة بشأنها . [1]

وقد انشأ القانون صندوقاً خاصا بتعويض الضحايا تحت مسمى " صندوق تعويض الضحايا " ، بحيث يحل محل صاحب الحق في المطالبة بالتعويض . [2]

ومن خلال استقراءنا لنصوص القانون 17 لسنة 2012م المشار إليه ، فقد لاحظنا عدة مسائل ، من أهمها أن المصالحة الوطنية يجب ألا تكون عقد اذعان ، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار كل العوامل دون تحييد أيا منها على حساب الآخر ، وذلك وفقا لاستراتيجية محددة تعمل على خطوط متساوية ، فبناء عملية المصالحة هي عملية تراكمية تقوم على تقاطع مصالح الأطراف ، التي هي صمام أمان لعملية استدامة المصالحة . [3]

فقد تضمن القانون في جميع مواده الحديث عن العدالة الانتقالية ، ولم يتطرق بتاتا الحديث عن المصالحة الوطنية ، رغم أن مسمى القانون (ارساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية) .

اما بخصوص الإطار الزمني لتطبيق هذا القانون ، فقد حصر القانون تطبيق احكامه على الوقائع التي حدثت منذ تاريخ 1.9.1969م ، الى حين تحقيق الأهداف المرجوة منه ، حيث تجاهل الوقائع والانتهاكات الإجرامية من جميع الأطراف المتنازعة ، أبان محاربة النظام السابق وحتى اسقاطه .

وفي ذات السياق بالمادة الثانية من القانون ، فقد استثنت بعض الفئات من تطبيق أحكامه ، وهم الأشخاص الذين تصالحوا مع النظام السابق :- (.... لا تسرى أحكام هذا القانون على الأشخاص الذين أتموا الصلح في ظل النظام السابق ، كما لا تسرى على المنازعات التي صدرت بشأنها أحكام قضائية تم تنفيذها ...) .

- أن المقصود بالأشخاص الذين تصالحوا مع النظام السابق هم أولياء الدم ، ممن أُعدموا أو كانوا في السجون ، أو من المطلوبين أو المعارضين له ، وقد تركزت هذه الشريحة على

[1] / المادة 2 من القانون
[2] / المادة 15 من القانون .
[3] / دور المجتمع المدني في المصالحة الوطنية ، حركة البناء الوطني ، مجلة الأربعاء السوري ، العدد 48، 17. 11. 2021م ، ص 14.

فئتين تحديداً ، وهما الجماعات الإسلامية التي انتهجت الوسائل السلمية كطريق للإطاحة بالنظام (كجماعة الإخوان المسلمين) ، وجماعات اسلامية انتهجت العنف والقوة المسلحة للإطاحة به (الجماعة الليبية المقاتلة) .[1]

- اما الشريحة الثانية المستثناة من تطبيق هذا القانون ، فتشمل المواطنين الذين قبلوا التعويض (المادي أو العيني) ، ممن صودرت أموالهم وممتلكاتهم بشكل تعسفي من قبل نظام القذافي ، وذلك تأسيسا على الافكار الاشتراكية للنظام .

ويتخذ التعويض الذي تقدمه الحكومات للضحايا أشكالاً مختلفة ، فقد يكون التعويض ماديا أو معنويا ، والتعويض المادي يمكن أن يكون عبر منح الأموال عن طريق حوافز تعطي لذوي الضحايا ، أو بتفضيلهم عن غيرهم عن طريق شمولهم بالمنح التعليمية او السكنية وغيرها من الامتيازات ، والتعويض المعنوي من خلال تقديم الحكومات اعتذارا رسميا لذوي الضحايا ، أو من خلال أحياء ذكراهم، اما بالنسبة للفئات المستحقة للتعويض فيمكن أن يكون التعويض بشكل فردي أو بصورة جماعية .[2]

وبشأن هيأة تقصي الحقائق فلم يحدد القانون الغرض والهدف من القيام بالإجراءات التي تتخذها الهيأة ، كما لم ينظم القانون أي معالجة للتحقيق في الوقائع ذات الطبيعة الجماعية واعمال العنف والاعتداء الممنهج أو العشوائي من الجماعات او التشكيلات المسلحة ، والاضرار التي لحقت بالأرواح والأعراض والأموال بسببها .[3]

وما يؤخذ على هذا القانون ايضا انه لم يفرق بين المسؤولية المدنية التي تقع على عاتق الدولة ، وبين المسؤولية الجنائية التي تقع على عاتق أعوان النظام ، بمعنى أن الدولة مسؤولة عن التعويض المدني دون المسؤولية الجزائية على افعال اعوانها ، إذ أن الدولة مسؤولة عن الوضع الأمني وتطوراته في حق المواطنين .[4]

ومن ضمن مثالب هذا القانون ايضا مساسه ببعض مبادئ القانون الجنائي " كمبدأ عدم رجعية القوانين " ، حيث أن هذا القانون وضع في مرحلة لاحقة لارتكاب الجريمة ، وبالتالي فإنه

1/ أحمد على الأطرش ، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا ، جدلية الأولويات ، مركز الجزيرة للدراسات ، ص 5.

2/ عصام الأطرش ، دور لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية بوصفها نموذجا للعدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة الوطنية ، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث ، المجلد السابع ، العدد الثاني ، 2021م ص 96.

3 / سلوى فوزي الدغيلي ، العدالة الانتقالية في ليبيا بين حكم القانون وتحديات المرحلة الانتقالية ، مجلة دراسات قانونية ، العدد الثامن والعشرون ، ص 216.

4 / مني غبولي ، من الارهاب الى المصالحة الوطنية ، دراسة قانونية تحليلية ، حول الأزمة الأمنية الجزائرية ، مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية ، العدد الثالث ، المجلد الرابع ، 2021م ص 194.

يقوض من شرعية التجريم ، فالأصل أن القانون لا يكون له أثر رجعي ، بل ينفذ بأثر فوري لكن القانون تجاوز هذا المبدأ العام .

وبعد مضي عدة أشهر من صدور هذا القانون ، عاد المجلس الوطني الانتقالي لاستدراك الجانب المتعلق بمن يشملهم العقاب ، فأصدر القانون رقم 35 لسنة 2012م ، بشأن العفو عن بعض الجرائم .

الفرع الثاني:القـــانون رقم 35 لسنة 2012 م بشأن العـــفو عن بعـــــض الجرائم :-

ورث المجلس الوطني الانتقالي الحكم في البلاد دولة هشة ، تفتقد مؤسسات وطنية من جهة ، وكذلك عدم امتلاكه آليات استراتيجية واضحة لمواجهة العديد من التحديات من جهة أخرى ، ولعل ابرز تلك التحديات مواجهة المليشيات المسلحة والتي قدرت اعدادها بالمئات وخاصة عقب الشهور الاولى لسقوط نظام القذافي ، وقد ساهم المجلس الوطني الانتقالي في تشكيل بعض تلك الكتائب ، التي خضعت بدورها لسلطة مجالس عسكرية ، قدمت نفسها على أنها مجموعات ثورية – لم تشارك اغلبها في الثورة – ، فمارست بعضا منها عمليات نهب وخطف وسرقة ، ومحاصرة وابتزاز مؤسسات الدولة ، حتى تدخلت في شؤون الدولة ، وتحكمت في مفاصلها و إدارتها ، [1] وقد كانت من ضمن أوجه تلك التدخلات فرضها للقانون رقم 35 لسنة 2012م ، بشأن العفو عن بعض الجرائم .

وقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على أن احكامه لا تسري على الحالات التالية :-

- الجرائم المرتكبة من زوج القذافي وابنائه وبناته أصالة أو بالتبني وأصهاره وأعوانه .
- جرائم الحدود متي رفعت للقضاء .
- جرائم التعذيب والخطف والمواقعة بالقوة .
- جرائم جلب المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها .
- جرائم تسميم المياه أو المواد الغذائية والاتجار بالأغذية والادوية الفاسدة .

[1] / بدرية صالح عبدالله ، مرجع سابق ، ص 12.

وقد اشارت المادة الثانية من هذا القانون ، على أن العفو يشمل الجرائم المرتكبة قبل نفاذ هذا القانون ، وتنقضي الدعوى الجنائية بشأنها وتسقط العقوبات المحكوم بها والآثار الجنائية المترتبة عليها وتمحى من سجل سوابق المشمولين بهذا العفو وفقا لهذه الشروط :-

- جرائم اختلاس المال العام يشترط رد الأموال المختلسة .
- التصالح مع المجني عليه أو وليه أو عفو ولي الدم حسب الأحوال .
- تسليم المحكوم عليه او المتهم الأشياء والأسلحة والأدوات المستعملة في ارتكاب الجريمة .
- اعلان التوبة أمام دائرة الجنايات المختصة .

وقد نصت المادة الثالثة من هذا القانون على حق العفو ، وذلك بإلغائه في حال عودة الأشخاص المشمولين به الى ارتكاب جناية عمدية خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذه، ويعاودون للسجن لتنفيذ العقوبات المحكوم بها ، أو ما يبقي منها بالنسبة للمحكومين منهم . وتستأنف الإجراءات الجنائية ضد ممن انقضت الدعاوي الجنائية بشأنها . طبق لأحكام هذا القانون .

ولعل ابرز المآخذ على هذا القانون أنه صادر فكرة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية ، والمتمثلة في رأب الصدع وتسوية الخلاف بين الأطراف المتنازعة ، فتلك الجرائم المستثناة هي صميم المسائل التي تحتاجها المصالحة الوطنية ، بما يضمن جبر الضرر ويكفل عدم الإفلات من المساءلة أو العقاب ، بأسلوب يلائم المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد ، ولا شك أن هذا الإقصاء الذي تضمنه هذا القانون يأتي في سياق سياسة اقصائية جردت مفهوم العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية من مفهومهما ، بجعلها عدالة انتقائية ومصالحة اقصائية ، لا تستهدف تحقيق مشروع حقيقي للمصالحة ، بقدر ما زادت من حالة الانقسام السياسي ، واضعفت فعالية نظام العدالة المراد تحقيقه .

وفي – اعتقادنا – أن ذلك يرجع ان هذه القوانين استهدت في صياغتها بفلسفة محددة ، تقوم على فكرة عدم الإفلات من العقاب ، وعدم استفادة الخصم من مقومات مرحلة ما بعد الصراع ، مقابل ترسيخ ضمانات قانونية تكفل افلات شريحة معينة من العقاب ، وهي تلك التي توائم قناعة الجهة مصدرة القانون .[1]

الفرع الثالث :- القانون رقم 29 لسنة 2013 م بشأن العدالة الانتقالية :-

[1] / العدالة الانتقالية مفهوم نسبي ، احتياجات الحالة الليبية لتحقيق المصالحة الوطنية الليبية نموذجا ، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الانسان ، ديسمبر 2019م

شهد عام 2013م اجراء أو انتخابات برلمانية في ليبيا منذ أكثر من 40 عاما ، إذ حل المؤتمر الوطني العام محل المجلس الوطني الانتقالي ، وقد شهدت هذه الفترة انعدام الثقة بين اعضاء المؤتمر الوطني بسبب اختلاف انتماءاتهم ومصالحهم ، فتعمقت الانقسامات بلجوء كل طرف للاحتماء بمليشيات تتبع توجهه ، ولم تستطع الحكومة الانتقالية السيطرة على الجماعات المسلحة التي فرضت نفسها على مؤسسات الدولة ، كما شهدت هذه المرحلة العديد مكن الصراعات المسلحة ذات الطابع القبلي والعرقي .[1]

وقد أصدر المؤتمر الوطني العام القانون رقم 29 لسنة 2013م ، بشأن العدالة الانتقالية وتم الغاء القانون رقم 17 لسنة 2012م ، بشأن ارساء قواعد المصالحة الوطنية .[2]

وقد عرف القانون العدالة الانتقالية بأنها :- " معالجة ما تعرض له الليبيون خلال النظام السابق، من انتهاكات جسيمة و ممنهجة لحقوقهم وحرياتهم الأساسية ، من قبل الأجهزة التابعة للدولة عن طريق اجراءات تشريعية وقضائية واجتماعية وادارية ، وذلك من أجل اظهار الحقيقة ومحاسبة الجناة ، واصلاح المؤسسات ، وحفظ الذاكرة الوطنية ، وجبر الضرر والتعويض عن الأخطاء ، التي تكون الدولة مسؤولة بالتعويض عنها .[3]

- وفي ذات السياق فقد نصت ذات المادة على أن الهدف من هذا القانون هو :- " الوصول الى المصالحة الوطنية ، واصلاح ذات البين ، وترسيخ السلم الاجتماعي ، والتأسيس لدولة الحق والقانون .
- وفي مسعى المشرع لتجنب الانتقائية في تطبيق أحكامه ، مع قدر من التحفظ يتعلق بمن يستهدفه أنه يشمل كذلك تداعيات وآثار ثورة 17 فبراير ، وتحديد مواقف وأعمال أدت الى شرخ النسيج الاجتماعي ، اعمال كانت ضرورية لتحصين الثورة شابتها بعض السلوكيات غير الملتزمة بمبادئها .
- وقد جاءت المادة الثالثة من هذا القانون بنفس الحكم الذي جاء به القانون رقم 17 لسنة 2012م ، بشأن الأحداث التي يسري عليها هذا القانون أي " الوقائع التي حدثت اعتبارا من 1 سبتمبر 1969م – أما وجه الفرق بينهما فهو مدة سريانه – حتى انتهاء المرحلة الانتقالية بانتخاب مجلس تشريعي بناء على دستور دائم – "،[4] وهذا بلا شك سيضمن حق الجميع في رفع دعاوى المتعلقة بالانتهاكات الواردة فيه حتى يومنا هذا .

---

[1] / بدرية صالح عبدالله ، مرجع سابق ، ص 14.
[2] / المادة 32 من القانون رقم 29 لسنة 2013م بشأن العدالة الانتقالية .
[3] / راجع المادة 1 من ذات القانون السابق .
[4] / المادة 3 من ذات القانون السابق .

والناظر لهذا القانون ايضا يجد أن اغلب مواده ركزت على محاسبة المذنبين في ارتكابهم لجرائم في ظل نظام القذافي ، وبعض المخالفات التي وقعت عقب فترة سقوطه ، ومن المعلوم أن هذا القانون تم صياغته في وقت مبكر كانت فيه السيطرة المطلقة لمناصري فبراير ، فجاءت اغلب مواده مركزة على معالجة الظلم الواقع فيما قبل 2011م .[1]

- وقد نصت المادة الرابعة من هذا القانون على بيان أهدافه ، وهي ذات الأهداف التي جاء بها القانون رقم 17 لسنة 2012م .[2]
- وتقوم العدالة الانتقالية وفقا لأحكام هذا القانون على جوانب عدة ، منها اصدار قوانين ونصوص دستورية تؤكد على عدالة ثورة 17 فبراير ، وكشف الحقائق ذات الطبيعة العامة والجماعية والفردية ، ومحاسبة الجناة ، وتحقيق المصالحة ، والعفو التشريعي والعام ، وجبر الضرر ، وحل مشكلة النازحين .[3]
- وفي سبيل متابعة وتنفيذ أحكام هذا القانون ، فقد تم تخصيص آلية معينة لتنفيذه تحت مسمى (هيئة تقصى الحقائق والمصالحة) ، تتبع المؤتمر الوطني العام ، تتمثل مهامها في تقصى الحقائق حول الوقائع المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان ،[4] وتحديد هوية المتورطين بها ، وبيان طبيعة وأسباب ارتكابها ، وتوثيق روايات الضحايا ، وجمع وجهات نظرهم ونشرها ، وتسوية أوضاع النازحين في الخارج والداخل دون أي تمييز ، ومعالجة ملف المفقودين والمعتقلين ، واصدار تشريعات خاصة بتعويض الضحايا ، وتكون قرارات الهيئة ملزمة .[5]
- كما جاء القانون خاليا – كسابقه – من أي مادة مخصصة لتعريف المصطلحات الواردة فيه ولا يخفي علينا مدى أهمية هذا الأمر ، وخاصة عند وضع القانون موضع التطبيق بما يوضح مصطلحاته ويحددها بالشكل الذي ينأى بها عن أي لبس او غموض ، كما لم يتضمن القانون أي اشارة تفيد اهتمامه بضرورة اعادة النازحين والمهجرين الى مدنهم الأصلية كإجراء من اجراءات تحقيق المصالحة الوطنية .
- وما يمكن توجيهه لنص المادة 16 من هذا القانون انها منحت للهيئة سلطة اضفاء صفة الضبطية القضائية على اشخاص تختارهم هي ، الأمر الذي يثير تساؤلاً مهما حول مدى

---

[1] / محمد خليل المزوغي ، مرجع سابق ، ص 113 .

[2] / المادة 4 من القانون رقم 17 لسنة 2012م ، والمادة 4 من القانون 29 معرض حديثنا .

[3] / المادة 5 من القانون رقم 29.

[4] / عرفت المادة 2 من القانون الانتهاكات الجسيمة و الممنهجة بأنها :- " كل انتهاك لحقوق الانسان من خلال القتل والخطف او التعذيب الجسدي أو مصادرة الاموال أو اتلافها إذا ما ارتكبت نتيجة توصية أمر من شخص يترف بدافع سياسي وكذلك التعدي على الحقوق الاساسية يرتب آثار مادية أو معنوية جسيمة .

[5] / مجمل الأمر لا تكاد تختلف مهام القانون رقم 17 لسنة 2012 م السابق الحديث عنه ، عن مهام هذا القانون .

اهليتها لممارسة هذا الدور ، لا سيما اذا ما عرفنا أن سلطة الضبطية القضائية تمنح وتخول صاحبها سلطات وصلاحيات واسعة احتاط المشرع في منحها . [1]

وحقيقة الأمر أن نصوص القانون 29 لسنة 2012م ، لم تأتي في الغالب بأحكام جديدة ، باستثناء ما ورد في نص المادة 28 ، حيث نصت على انشاء (هيأة رد المظالم العقارية) ، وكذلك نص المادة 29 بشأن إلغاء أو سحب الجنسية الليبية عن كل قرار بمنحها اعتبارا من 15/ 2/ 2011م ، على أن تكون قرارات السحب والإلغاء مسببة .

وفي اعتقادنا أن هذا القانون كسابقه – لم يحقق الأهداف المرجوة منه – لعدم اخذه بعين الاعتبار طبيعة الصراع في ليبيا ومراكز مكوناته الحالية ، فلا يفوتنا أن لكل طرف من اطراف الصراع في ليبيا قاعدة شعبية جديرة الأخذ بمطالبها وتوجهاتها بعين الاعتبار، بهدف تحقيق أي مشروع للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية ، فهذه الأخيرة ليست مشروعا قانونيا صرفا يستهدف العقاب وتحقيق العدالة بمفهومها المجرد ، فهي نظام لتحقيق الوئام المجتمعي ، ولهذا فهي نظام شعبي بطبيعته وأهدافه ووسائل تحقيقها .

وبالرغم من مرور تلك السنوات على صدور هذا القانون فلا يوجد – للأسف – نظام يمكن من خلاله تطبيق هذا القانون ، ولا أرضية مناسبة لتفعيله ، أضف الى ذلك حدوث جرائم وانتهاكات وقعت بعد 2011 م الى يومنا هذا ، يعد بعضها أشد جرما من بعض تلك الجرائم التي ارتكبت قبل صدور هذا القانون ، الأمر الذي يجعل تطبيق هذا القانون أو الاقتناع به أمر مستبعد جدا ، من حيث محاسبة الظلمة ، لتركيز نصوصه على محاسبة جماعة معينة .

لأجل ذلك فإن الدعوة ملحة لتدارك الحال لصياغة قانون يجرم كل ظالم ، في كل زمان ومكان وينصف كل مظلوم في كل زمان ومكان . [2]

فالسياسة الإقصائية التي عرفتها تجارب العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا من خلال القوانين التي سبق الحديث عنها ، لم تقدم بديلا واقعيا يمكن من خلالها تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية للحالات المستبعدة من نطاق اعمال تلك القوانين ، الأمر الذي ادى الى تأجيل الحل ، وإطالة أمد الصراع ، وفتح المجال امام تطور الأزمة .

[1] / سلوى فوزي الدغيلي ، مرجع سابق ، ص 238.
[2] / محمد خليل المزوغي ، مرجع سابق ، ص 114.

فالعقاب على جرائم القتل والتهجير والتعذيب الجسدي ومصادرة الأموال وإتلافها والتعدي على الحقوق الأساسية ، وما ينجم عن ذلك الاعتداء من آثار مادية ومعنوية جسيمة ، وفقا للمادة الثانية من هذا القانون ، يستلزم وجود دولة قوية تبسط سلطانها على كامل التراب الليبي ، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تجاوز ظروف المرحلة الحالية ، من خلال مشروع تصالحي يحقق العدالة ويعيد الأمن والسلام . [1]

الفرع الرابع :- القانون رقم 5 لسنة 2021 بشأن انشاء المفوضية الوطنية العليا للمصالحة :-

بعد صراعات دامية شهدتها البلاد خلال عقد كامل (2011م / 2020م) تدخلت القوي الدولية لإجبار اطراف الصراع بالحوار ، وقد انبثق عن ذلك الحوار سلطة سياسية جديدة عرفت " بالمجلس الرئاسي " والذي اصدر بدوره القرار رقم 5 لسنة 2021م ، بشأن إنشاء " المفوضية الوطنية العليا للمصالحة الوطنية " .

وقد جاء في نص المادة الثانية من هذا القانون على " تختص المفوضية العليا للمصالحة الوطنية بتنفيذ مسارات المصالحة الوطنية ، وفقا لمخرجات الحوار السياسي الليبي المنعقد في 11/9 /2020م ، وقد بين القانون الآلية التي يتم بها تنفيذ المصالحة الوطنية وذلك للقيام بما يلي :-

- تنفيذ مسارات المصالحة الوطنية بما يعزز الوحدة الوطنية ، وفق رؤية متكاملة واستراتيجية وطنية تعتمد على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون .
- دراسة أوضاع النازحين والمهجرين في الداخل والخارج وضمان عودتهم .
- معالجة ملفات المفقودين ومعتقلي الرأي والمحتجزين قسرا والاحتجاز التعسفي .
- تقصي الحقائق في الانتهاكات السابقة ، ووضع آليات لجبر الضرر ، دون اسقاط الحق في التقاضي . [2]

وبالرغم من مضي عامين تقريبا على صدور هذا القانون ، إلا انه لم يجد طريقه للتنفيذ ، ولم توضع له لائحة داخلية تنفيذية تحدد القواعد المنظمة لعمله حتى يومنا هذا . [3]

---

[1] / العدالة الانتقالية مفهوم نسبي ، مرجع سابق . بدون رقم صفحة .
[2] / القرار رقم 5 لسنة 2020م بشأن انشاء المفوضية العليا للمصالحة الوطنية .
[3] / المادة 8 من القرار السابق إذ كان من المفترض أن ينتهي المجلس الرئاسي من اعداد رؤيته الاستراتيجية لمشروع المصالحة الوطنية قبل الانتخابات المؤجلة في 24/ 12/ 2021م .

وفي اعتقادنا أن هناك عدة أسباب حالت دون وضع القانون موضع التنفيذ ، إذ لا توجد ارادة سياسية جادة في تحقيق المصالحة الوطنية ، وعدم وجود سلطة أمنية حقيقية يمكن من خلالها فرض القرارات والاجراءات التي قد تتخذ بهذا الشأن ، بالإضافة الى التحريض الإعلامي ، وهشاشة الوضع الأمني في بعض المناطق .

فالمصالحة الوطنية هي سعي مشترك نحو الغاء عوائق الماضي ، وامتداداتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتصحيح ما ترتب عليها من أخطاء ومآسي وانتهاكات ، فالهدف الأساسي من أي نظام في الدولة هو تحقيق العدالة بين عموم المواطنين ، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بعد أن تبسط الدولة سلطتها على كامل ربوع البلاد ، لتكون بديلا عن كل المظاهر غير القانونية ، لأن الدولة العادلة والقوية هي غاية ووسيلة في الوقت ذاته . [1]

فالمتمعن في القوانين والقرارات التي سبق الحديث عنها ، نجد أن السلطات التشريعية المتعاقبة في البلاد بعد 2011م ، سواء المختار منها (المجلس الوطني الانتقالي) أو المنتخب (المؤتمر الوطني العام / ومجلس النواب) ، كانوا قد تبنوا مقاربة في التعاطي مع المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية ، إلا ان صنع كل تلك الجهات شابها شيء من التعارض والغموض والانتقائية ، مما أسهم بشكل كبير في عدم التوصل الى نجاحات عملية ، وذلك بسبب اختلاف الرؤي والتوجهات والمطامع والمصالح .[2]

وبالرغم من الاستثناءات الواردة في القوانين السابقة ، والتي كانت تستهدف اخضاع الحالات المستثناة من العفو لنظام عقابي ، إلا انها أدت الى نتائج عكسية ، تمثلت في عدم خضوع تلك الحالات للعقاب ، وهو ما عزز مركزها وزاد من عدائها لفريق النزاع ، الذي تنتمي له سلطة التشريع مصدرة تلك التشريعات ، فقد ساهمت تلك القوانين من حالة العداء والإقصاء ، فالعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية يجب أن تشمل كل المراحل بما في ذلك الأحداث الي اعقبت فبراير 2011م ، كونها الفترة التي شهدت أكبر انقسام شهدته البلاد ، وساهمت في تمزيق النسيج الاجتماعي الليبي ، لأن التمييز في المعاملة من خلال تلك المراحل سيعزز من حالة الانقسام والشعور بالغبن وعدم المساواة .[3]

---

[1] / هند محمد عبدالجبار علي ، دور المصالحة الوطنية في تحقيق السلم الاهلي ، الموصل نموذجا ، مجلة مدادات سياسية ، العدد الخامس ، 2018م ، جامعة العراق ، ص 158.

[2] / أحمد علي الاطرش ، مرجع سابق ، ص 8 .

[3] / العدالة الانتقالية مفهوم نسبي ، مرجع سابق .

فالتجربة الليبية كشفت عن ضعف التعاطي مع مفهوم المصالحة الوطنية ، دون تحديد شروطها وآليات تطبيقها والقواعد التي تستند إليها ، مما ادى الى عرقلة عملية اعادة بناء الدولة ، وقد تجلى ذلك من خلال الانقسامات السياسية والمحاصصة و اللاتوافقات ، وضعف الوعى بالعدالة وانعدام ثقافة التسامح والاعتذار ، فقد عززت هذه المسائل من الانقسامات الاجتماعية ، وخلق معوقات للتعايش تشتد تأثيراتها بدوافع سياسية – مثلما هي حالنا اليوم – في حين أن البلاد تحتاج الى اشاعة ثقافة التسامح التي تعنى قبول الآخر ، والاحترام والتنوع الثقافي والعرقي والاتصال بالآخر ، والانفتاح عليه والتعامل والتعايش معه .[1]

المطلب الثاني

التحديات والمعوقات التي تواجه المصالحة الوطنية في ليبيا

لا شك أن ليبيا تحتاج في يومنا هذا تحقيق مصالحة وطنية أكثر من أي وقت مضى ، وهذا لن يتحقق إلا من خلال الاستفادة من حركة التاريخ وتجارب الدول التي سبقتنا في ذلك ، فقد بينت كيف قررت بعض المجتمعات طي صفحة الماضي بما شابها من ظلم واستبداد .[2]

فالمشهد الليبي اليوم في حاجة كبيرة للتعاطي بشكل واقعي مع موضوع المصالحة الوطنية ، تغلب فيه مصلحة الوطن على مصلحة الأفراد أو المجموعات ، لانتهاج طريق التعايش واستمرارية الحياة ، [3] في مجتمع عانى من ويلات الظلم والحروب والحصار منذ نصف قرن تقريبا .

ويمكننا هنا أن نصف المعوقات بالخلل الذي يعتري مختلف المجتمعات ، وهي جاهزة للحضور عندما يضعف البناء الاجتماعي في مجتمع مـا .

الفرع الأول :- المعوقـــات الأمنيـــة :-

بينت فترة ما بعد سقوط نظام القذافي وضعية ليبيا كبلد غير مستقرة ، تسوده التنافسات السياسية والايدلوجية ، وقد أفرز الوضع الليبي ظواهر عديدة منها التدهور الأمني وفقدانه ، وانتشار

---

[1] / شعبان عبدالحسين ، فقه التسامح في الفكر الإسلامي ، الثقافة والدولة ، الطبعة الثانية ، دار أراس ، العراق ، 2011م ، ص 155.

[2] / لعل تجربة جنوب افريقيا والاستفادة من مشروع مانديلا للمصالحة الوطنية فالتجربة الجنوب افريقية كانت ناجحة في استمرار الدولة ولهذا فإن الاستفادة من هذه التجربة قد تكون ممكنة في ليبيا فلا اعتقد أن هناك شعبا عانى أكثر من جنوب افريقيا أبان فترة التطهير العرقي والتمييز والفصل العنصري ، إلا انه فضل المصالحة الوطنية ضمن خريطة واضحة المعالم ضمنت بعد ذلك بقاء الدولة وبقائها .

[3] / جبريل العبيدي ، ليبيا والمصالحة الوطنية ، جريدة العرب الدولية ، 24/ 8/ 2016م ، العدد 13784.

المليشيات المسلحة والسلاح خارج اطار سلطة الدولة ، وغياب الخدمات واستشراء الفساد ، وتصاعد الأزمات وضعف مؤسسات الدولة ، وخصوصا الأمنية منها والعسكرية . [1]

فقد ظهر في قلب المشهد الأمني الليبي عدد كبير من المجالس الأمنية والعسكرية ، عرفت بكتائب الثوار ، فضلا عن المجالس العسكرية القائمة على أسس قبلية في كل مدينة حيث اصبحت تلك المليشيات تتمتع بنفوذ واسع في مناطقها ، كما ظهرت جماعات مسلحة تتبع النظام السابق ، بالإضافة الى عصابات التهريب البشر والمخدرات والجرائم المنظمة .[2]

ونتيجة لممارسات بعض تلك المليشيات فقد اصبحت المناطق والقبائل الليبية تعيش حالة عداوة مع مناطق وقبائل اخرى ،[3] وتشير التقديرات الى تضاعف اعداد تلك المليشيات الى أكثر من 1700 مليشيا مسلحة منذ عام 2011 م ، وبعد ما كان الهدف من خلق تلك المليشيات توفير وحفظ الامن ، تحولت الى مهدد مستمر له ، فقد مارست تلك الجماعات أعمال الخطف والقتل والسلب ، ومحاصر واغلاق مقرات الدولة ، وابتزاز الساسة بالإضافة الى اعاقتها في بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية .

فهشاشة الأوضاع الأمنية وترديها خلال السنوات الماضية ادت بدورها الى ظهور جماعات ارهابية ، بلغ الأمر من بعضها أن أعلنت سيطرتها على مدن بأكملها .

ولا شك أن قيام السلم الأمني قائم على قاعدة تحقيق المصالحة الوطنية ، وهذه بدورها سيقضي على الاستقرار المجتمعي ، ويعتبر الأمن أحد أهم ركائز الاساسية لبناء المجتمعات الحديثة ، فالأمن والمصالحة سبب وغاية في الوقت ذاته ، فلن يتحقق الأمن إلا بالمصالحة والتوافق والايمان بالثوابت الوطنية ، ويحدد ملا محها على ارض آمنة يعمها العيش المشترك .[4]

فقد اصبحت ليبيا خلال العقد الماضي دولة تتقاذفها الصراعات ، فتحولت الى مناطق خاضعة لسيطرة جماعات مختلفة ، تتبنى كلاً منها توجهاً ما ، وتسعى كلا منها لتحقيق غاية ما وتتحول مطالبها وتتغير بتغير القوي المسيطرة عليها ، والتي تقوى وتضعف حسب ظروفها ، بل

---

[1] / محمد عبد الحفيظ الشيخ ، تحديات المصالحة الوطنية ، مرجع سابق ، ص 4. / حقيقة الامر أن اغلب تلك التشكيلات كانت قد اكتسبت كفاءة قتالية وشرعية سياسية حرصت على التمسك بهما بحجة منع عودة النظام السابق ، الامر الذي ساعد في إحداث مزيد = = من الفوضى والعنف ، فبلغ العنف مداه الى حد قيام بعض تلك الجماعات بتنفيذ سلسلة من الاغتيالات من جماعات جهادية ترفض المنظور الوطني للدولة الليبية وترفع شعارات تطبيق شريعة الله .

2 / محمد عبدالحفيظ الشيخ ، المصالحة الوطنية في ليبيا التحديات وآفاق المستقبل ، مرجع سابق ،ص 43.

3 / بدرية صالح عبدالله ، مرجع سابق ، ص 17.

4 / ابتسام سالم خليفة ، مرجع سابق ، ص 515 وما بعدها .

تظهر بعضها ويغيب بعضها الآخر مع عامل الزمن ، وقد كان لهذه القوى وحجم انتشارها اضافة الى الدول التي تدعمها وتقف ورائها ، أثراً بالغا وكبيرا في صعوبة تحقيق المصالحة الوطنية .

فلا يمكن الحديث عن معالجة الشرخ الاجتماعي ، ما لم يتم وضع خطة واضحة بسياسات مشاركة السلطة ونقلها عبر انتخابات ، وبناء مؤسسات أمنية وقضائية وقانونية خاضعة برمتها لسلطة القانون ، تكون قادرة على فض المنازعات ونزع السلاح ، ودمج التشكيلات المسلحة في مؤسسة عسكرية وأمنية وطنية واحدة . [1]

وحقيقة الأمر أن المؤسسات الأمنية في ليبيا تحتاج الى اصلاح مؤسساتي ، تكون مدركة لعملها ووظائفها في حفظ الأمن والسلم المجتمعي ، وحماية حقوق الإنسان وترسيخ ثقافة احترام سيادة القانون وهذا – بلا شك – لا يتأتى إلا من خلال عزل الموظفين الأمنيين المسؤولين بصفتهم الشخصية عن ارتكاب مخالفات صارخة في حقوق الإنسان ، كما ينبغي الإصلاح المؤسساتي لتلك الأجهزة ، بإجراء دورات تدريبية شاملة تعنى بالمواطنة وحقوق الإنسان . [2]

الفرع الثاني :- التحـــديات السياســـيـــــة :-

عند الحديث عن التحديات السياسية نجد أن هناك ضعفا في التعاطي مع مفهوم العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية او الحديث عنهما ، دون تحديد شروطهما وآليات تطبيقهما ، والقواعد التي تستند إليهما ، وهو الأمر الذي حال دون تحقيقهما ، وبالتالي أثر على بناء الدولة والانتقال بها الى الديمقراطية ، فظهرت المحاصصة السياسية والانقسامات القبلية والجهوية ، وضعف الوعي بفكرة العدالة والمصالحة ، وانعدام ثقافة التسامح والاعتذار ، وهو الأمر الذي أدى الى ظهور الانقسامات السياسية ، وخلق معوقات التعايش السلمي مدفوعة بتأثيراتها ودوافعها السياسية . [3]

وحقيقة الأمر أن هناك عدة اسباب سياسية ساهمت بشكل كبير في اعاقة تحقيق المصالحة الوطنية يمكننا أن نجملها فيما يلي :-

---

1/ المصالحة والتماسك الاجتماعي ، برنامج الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا ، مرجع سابق ، ص 6 .

2/ نفس المرجع السابق ص 7 .

3 / بدرية صالح عبدالله ، مرجع سابق ، ص 17.

- عدم ثقة الأطراف السياسية ببعضها البعض ، ونظرة الشك التي يمارسها كل طرف اتجاه الطرف الاخر ، ناهيك عن الارتزاق السياسي والانتهازية لدى الكثير مما تصدر المشهد في البلاد منذ 2011 م .
- تمسك كل طرف سياسي بوجهة نظره حسب ما يراه ، بعيداً عن روح التفاهم المشترك ، وتخندق كل طرف وراء كتلته السياسية أو حزبه وقبيلته .
- تباين ارآء النخب السياسية وخاصة تلك المشاركة في العملية السياسية من مفهوم المحاصصة ، حيث يشوب الكثير منهم الغموض والضبابية ، بالإضافة الى ضعف كفاءة تلك النخب وقلة خبرتها . [1]

وفي ظل تلك الفوضى والانقسام السياسي وهشاشة مؤسسات الدولة ، وغياب مرجعية متفق عليها ، وبوجود طبقات سياسية تتصرف بناء على مصالحها الضيقة [2]، أصبح من الصعوبة اليوم الحديث عن امكانية تحقق المصالحة الوطنية.

الفرع الثالث :- معوق تحـديد اطراف المصالحة الوطنية :-

يجب أن تكون الشخصيات والأطراف التي تبنت عملية المصالحة الوطنية من النماذج التي يتوافر فيها الإيمان بالمستقبل الليبي ، كما يتوافر فيها العقلانية والحيادية والرغبة في رسم مستقبل البلاد بشكل يحقن الدم ، ويسعي لتحقيق الوئام والسلام المجتمعي .

فكثيرا ما نسمع بأصوات تطالب بإحلال السلام ، والمصالحة الوطنية دون تحديد الجهات التي تتصالح ، ودون تحديد من يتصالح مع من ، فأصبح مشروع المصالحة لغزاً يحير المواطن ، ويزيد من الابهام والتفسيرات والاحتمالات ، فينبغي الإفصاح عن اطراف المصالحة الوطنية المنشودة ، مع تبنى منهج واضح لخلق ارضية تصلح لوقوف جميع الأطراف عليها . [3]

فأطراف المصالحة الوطنية في ليبيا تتعدد ، فهم لا يقتصرون على قبيلة أو منطقة أو فصيل معين ، وبالتالي فإن صور المصالحة تتعدد ، فهناك مصالحة يجب أن تجرى بين رموز النظام السابق وفئات عديدة من الشعب الليبي ممن ذاقوا الظلم والتعذيب والاعتقال قبل فبراير 2011م ، ويتفرع عن هذه مصالحة أخرى بين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في ظل

---

[1] / هند محمد عبدالجبار علي ، مرجع سابق ، ص 149.

2 / محمد عبدالحفيظ الشيخ ، مرجع سابق ، ص 4 .

3 / هند محمد عبدالجبار ، مرجع سابق ، ص 150.

النظام السابق ورموز القوي الأمنية التي ارتكبت تلك الانتهاكات ، فضلاً عن المصالحة مع العديد من الفئات التي عانت الاقصاء والتهميش .

وتأتي بعد ذلك المصالحة الكبرى التي تهدف الى ازالة حالة الاحتقان القبلي والانقسام المجتمعي الحاد التي روج لها رموز النظام السابق ونتج عنها صدامات دموية بين انصاره وفئات الشعب ، ثم تأتي بعد ذلك المصالحة الأهم والأصعب – في تقديري – وهي تلك التي حدثت عقب فبراير 2011م ، بين شرائح المجتمع الليبي التي ساندت نظام القذافي وساهمت في استمراره ، وبين تلك التي قاومت ذلك النظام . [1]

وعلى العموم فالمصالحة يجب أن تتجاوز فكرة الانتقائية (مثل تعمد مراعاة بعض المظالم لإلحاق الضرر بالآخرين) ، فسيكون مصيرها الفشل ، إذ يجب مراعاة جميع القضايا والعوامل المتعلقة بالنزاع والعنف ، والإصغاء الى جميع الأطراف (ضحايا / ناجين / جناة / وشهود ....الخ ، فلا بد أن تجسد الجهود الوطنية المبادرات والنهج الشعبية اتجاه المصالحة وأن تتوافق معها . [2]

الفـــرع الرابع :- المعوقات الاقتصـــــادية والاجتمـــــــاعية :-

لن تكون المصالحة الوطنية ممكنة دون التركيز على استراتيجيات الحد من البطالة والفقر ، ودون تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ، فللتنمية الاقتصادية والاجتماعية دوراً كبيراً في تحقيق المصالحة الوطنية ، فتدوير عجلة الاقتصاد والتوظيف وتوليد الدخل ، واصلاح الأراضي وللامركزية الاقتصادية واعادة البناء والتعمير ، وتجاوز اقتصاد الحرب ، واعادة احياء التجارة ، كلها عوامل من شأنها أن تدفع بعجلة المصالحة الوطنية الشاملة الى الأمام .

فلم يعد خافياً أن أحد أهم أسباب استمرار الحروب والصراعات وجود قوى مستفيدة من إذكاء الصراع الداخلي بالبلاد ، سواء من خلال تجارة الخطف واقامة الحواجز ، أو تجارة النفط والسلاح والهجرة الغير شرعـــية والمخدرات ، فيجب البحث عن آليات لمناهضة اقتصاد الحرب وتحديد مقوماته بهدف تقويضها ، وخفض العائـــد على الحرب وبالتالي رفـــع العائد على السلام . [3]

---

1 / محمد عبدالحفيظ الشيخ ، مرجع سابق ، ص 3/ ، راجع ايضا في ذات السياق بدرية صالح عبدالله ، مرجع سابق ، ص 18.

2 / إزيكيل سينتاما ، المصالحة الوطنية في روندا ، التجارب والدروس المستخلصة ، تقرير مشروع بحثي ، فبراير 2022م ص 16.

3 / المصالحة والتماسك الاجتماعي ، برنامج الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا ، الآسكو مرجع سابق ، ص 8

فالحروب الى شهدتها ليبيا – أياً كانت اسبابها – أدت الى هدم البني التحتية في كثير المدن ، بالإضافة الى الأزمات المالية وارتفاع اسعار الغذاء ، وانخفاض اسعار العملة المحلية ، وعجز موازنة الدولة ، وهو الأمر الذي انعكس جليا على عملية الاعمار وايجاد فرص للعاطلين عن العمل ، أو تقديم العون للأرامل والجرحى والمرضي . [1]

وفي اعتقادنا أن هناك عدة اجراءات يتعين على الدولة أن تتخذها لتحقيق السلام الاجتماعي والاقتصادي ومن ابرز تلك الإجراءات :-

- وضع تشريعات وقوانين من شأنها تجريم اقتصاد الحرب وتطبيقها بشكل فوري
- اجراء حملات توعية لدفع القوى المحلية من مجالس بلدية ومؤسسات مجتمع مدنية من المساهمة في الحد من اقتصاد الحرب . [2]
- عقد اتفاقيات مع دول الجوار لضبط الحدود وايقاف عمليات التهريب .
- توجيه اموال الداعمين نحو عملية تنمية مستدامة من شأنها الحد من مسببات اقتصاد الحرب.

خـــــامساً / المهجرين والنــازحين قســراً :-

لا شك ان المجتمع الليبي مجتمع تعددي والمجتمعات التعددية هي ذات طبيعة او بنية مركبة على درجة من التفاوت والتعقيد ، فكل جماعة لها خصوصيتها التي تميزها عن غيرها ، دون ان تحصل بين تلك الجماعات انصهار حقيقي أو فعلي ، فالتعددية ليست مسبة بل هي مداعاة للتفاخر والتآخي والوحدة في بوتقة الوحدة الوطنية والولاء للوطن ، واثراء المجتمع لو أحسن التعامل معها بعقلانية وعدالة . 3

فمنذ الأحداث التي شهدتها ليبيا عام 2011م عرفت البلاد أكبر عملية نزوح وهجرة الى الخارج ، ومما فاقم هذه الأزمة احداث العنف التي شهدتها مدينتي بنغازي وطرابلس عام 2014م ، الأمر الذي زاد من معاناة المهجرين والنازحين ،

وقد شكلت مسألة النزوح والتهجير معضلة لجميع السلطات التي تعاقبت على حكم البلاد ، إذ لم يكن هذا الملف من ضمن اولويات أيا منها ، ولم تولي له أي معالجة أو جبر للضرر ، فتوفير

---

[1] / هنـد محمد عبدالجبار ، مرجع سابق ، ص 16.

[2] / المصالحة والتماسك الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص 9 .

[3] / عبدالله الزحـاف ، المصالحة في تونس ، مجلة قـانونيون ، العدد التاسع ، الجزء الاول ، 2019م ، ص 120 وما بعدها .

الحماية لتلك الفئات لا يزال حلما بعيد المنال ، نظرا لانتشار الجماعات المسلحة ، ومما فاقم الأمر هو تردي الأوضاع النازحين داخليا ، بسبب الشتات والمعاناة وعدم الاستقرار الأمني والاجتماعي الأمر الذي ينذر بكارثة انسانية .

وتعتبر المصالحة الوطنية هي الحل الاساسي لهذه المعضلة عن طريق العرف الاجتماعي يسانده دعم قانوني من الدولة .[1]

سـادسـاً / التـدخل الأجـنبي :-

لا شك ان التدخلات الأجنبية أثرت بشكل كبير فيما تمر به ليبيا في الوقت الحالي ، من عدم استقرار وغياب للأمن وحضور العنف بمختلف صوره ، ليزيد من حدة الانقسام والتشظي وصعوبة تحقيق المصالحة الوطنية بين اطراف فئات المجتمع الليبي.

فلا يختلف اثنان أن الوضع الأمني في ليبيا عرف تحديات خطيرة نتيجة التدخل الأجنبي في الأزمة الليبية – التي هي في الأصل مشكل داخلي ، تطور فيما بعد الى ازمة أمنية اقليمية دولية – فالتدخل الأجنبي في ليبيا كان يحرص – منذ البداية – على حماية وتهيئة الطريق من أجل حماية مصالح ليبيا كان قد ترك آثارا وتداعيات خطيرة على الامن القومي الليبي بشكل خاص و دول الجوار في العموم ، من هنا فقد أخذت الأزمة الليبية منحى تصاعدي خطير، نتيجة كثرة الأطراف المتدخلة والمتداخلة في الشأن الليبي ، بسبب تضارب مصالحها ، مما زاد من احتمالية استمرار الحرب الأهلية والصراعات القبلية والايدلوجية لسنوات طويلة .

فقد فتح التدخل الأجنبي الباب على مصرعيه لإثارة صراعات ونزاعات قديمة من جديد ، وذلك من خلال تأجيج الصراع واعاقة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية ، الأمر الذي رسخ الانقسام في صفوف الليبيين .[2]

---

[1] / حقيقة الأمر لا توجد احصائيات محلية حول اعداد النازحين والمهجرين قسرا في ليبيا ، لكن المنظمات الدولية (منظمة الهجرة الدولية) تتحدث عن اكثر من 200 ألف نازح داخل ليبيا ، ونصف مليون مهجر ، وقد شكلت مناطق بنغازي وطرابلس وتاورغاء وسرت والجفارة وغات ومناطق الجنوب أكثر المناطق نزوحا وتهجيرا . راجع في ذلك المهجرون والنازحون في العالم العربي عقد من الزمان ، جورج ساموبل ، بيروت ، لبنان ، ص 245.

[2] / كشان رضا ، التدخل الاجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الامن القومي العربي ، دراسة الحالة الليبية ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد السابع ، العدد الثاني ، 2020م ، ص 14 وما بعدها . راجع ايضا محمد عبدالحفيظ المهدي ، مرجع سابق ، ص 46. حقيقة الأمر أن التدخل الدولي كان ظاهرا في ليبيا منذ بداية عام 2011م ، فقد سعت كل الأطراف المتدخلة في الأزمة الليبية الى تحقيق أجندتها واهدافها ، وذلك من خلال دعم الأطراف الليبية المتنازعة ، فعلى الصعيد العربي فقد تدخلت مصر والامارات والسعودية وقطر والأردن والجزائر والمغرب والسودان بالسلاح تارة والمال والإعلام تارة أخرى ، كما تدخلت بعض

الخاتمة

تبدأ أول عمليات المصالحة الوطنية بالعمل على انهاء العنف والقتال وتسليم السلاح واحتكاره لدى مؤسسات أمنية ، فالتسويات العسكرية ضرورة حتمية لبداية عملية المصالحة الوطنية ، من أجل الانتقال الى حصر السلاح بيد الدولة ، ولكن لا يجب الوقوف عند هذا الحد ، فالتهدئة الأمنية مطلوبة ، ولكن ذلك يجب ان يستتبعه اطفاء مخاوف الأطراف والعمل على جبر الضرر عن الناس بجميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلى مستوى الخدمات وتحقيق مصالح الجميع ، وهذا لا يمكن إلا عن طريق ادارة مخاوف الجميع .

فقد عرفت ليبيا تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية كبيرة نتيجة توقف المسار السياسي في الدولة خلال العشرية الماضية ، وهو الأمر الذي أدى بدوره الى افراز ازمات أمنية وسياسية كبيرة ، كادت أن تؤدي الى هدم كينونة الدولة ووجودها ، ولا شك أن عملية المصالحة الوطنية مهمة معقدة وتحتاج الى الكثير من الجرأة والشجاعة على قول الحقيقة أولاً ، وعلى العفو ثانياً ، ثم اعادة الحال الى ما كان عليه ، من خلال التعويض وجبر الضرر ، ومن خلال دراستنا هذه فقد توصلنا الى مجموعة من النتائج يمكننا ايجازها في النقاط التالية :-

النـــــتائج :-

1- أن المصالحة الوطنية توافق وطني يستهدف تقريب وجهات النظر المختلفة وسد الفجوات بين الأطراف المتخاصمة أو المتحاربة ، وتصحيح ما ترتب عليها من أخطاء وانتهاكات وجرائم ، مع ايجاد حلول مقبولة وذلك بمعالجة القضايا المختلف حولها بمنهجية المسالمة والحوار ، بدلا من منهجية العنف والغاء الآخر ، والنظر بتفاؤل للمستقبل والتسامح مع الماضي وترسيخ فكرة المشاركة .

2- جاءت المصالحة الوطنية وتشريعاتها المختلفة - في ليبيا - حسب ظروف كل مرحلة ، ووفقا لأهواء كل سلطة سياسية حاكمة - تبعاً لظروفها ووفقا لأيدولوجياتها ومصالحها - ، فابتعدت كلاً منها عن الغايات السامية لجوهر المصالحة الوطنية ، والتي تحمل غايات نبيلة ابتعدت عنها كالتسامح والتآخي والسلام .

الأطراف الدولية الاخرى كالولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا ، وبصرف النظر عن شكل التدخل وحجمه فلا شك أنه ساهم بشكل كبير فيما تمر به بلادنا اليوم من لا استقرار منذ عقد تقريبا .

3- أن المصالحة الوطنية هي مزيج بين اجراءات وآليات قضائية وغير قضائية ، تتماهي وتشترك مع بعضها البعض لتحقيق هدف نهائي ، ولا شك أن تلك الآليات من شأنها أن تعطي للضحايا أو لذويهم شعوراً بالرضا ، سواء كانت المصالحة فردية أم جماعية . كما أن ارساء سيادة القانون وبناء الدولة شرطان أساسيان متلازمان لعملية المصالحة الوطنية .

4- من شأن تهميش الأطراف السياسية والاجتماعية الفاعلة على الساحة الليبية أن ألا تتحقق المصالحة الوطنية ، أي يجب أن تشمل المصالحة الوطنية جميع شرائح المجتمع ، فهذه الأخيرة ليست حلاً سياسيا شاملا للازمة الليبية ، كما أن المصالحة الوطنية يجب ألا تتركز على الأبعاد الأمنية والاجتماعية والسياسية فقط ، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد والجوانب التاريخية والثقافية والحضارية .

5- ان المصالحة الوطنية هي في نهاية الأمر حماية وتكريس للوحدة الوطنية ، ولم الشمل ونشر لثقافة التسامح والاخاء ، المؤسس على أن المجتمع محكوم عليه بحماية نفسه من الانهيار، وأن الدولة القوية وحدها القادرة على فرض سلطان القانون ، والتغاضي عن التجاوزات المشينة ، من أجل الصالح العام ولأجل استمرار الدولة .

6- إن في تحقيق المصالحة فرصة لتفويت الفرص على دعاة الموت والحرب والفتنة والدمار ، وكسب رهان المحبة والتعايش والآخاء ، والنهوض بالبلاد من حطام الفوضى والخراب، الى حالة الازدهار والرقي والنماء .

7- لا توجد وصفة جاهزة لتحقيق المصالحة الوطنية ، فلكل مجتمع خصوصيته واوضاعه ومقوماته الخاصة به يتعين أخذها بعين الاعتبار .

8- غياب الإرادة السياسية الحقيقة لمؤسسات الدولة المختلفة ومحدوديتها ، منذ المرحلة الانتقالية الأولى وحتى يومنا هذا ، من مجلس انتقالي ومؤتمر وطني وبرلمان ، بمختلف حكوماته ومجالسه الرئاسية ، وعدم توفير الامكانيات المادية رغم وفرتها .

9- على الرغم من اصدار حزمة من التشريعات ساهمت في تشكيل جزءا كبيرا ومهما من المنظومة التشريعية المتعلقة بالمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية ، إلا أن تلك التشريعات كانت قد افرغتها – أي المصالحة الوطنية – من مضمونها ومحتواها .

10- اغفال الطبيعة التشاركية في صناعة قوانين المرحلة الانتقالية والمصالحة الوطنية ، فلم تكن تلك القوانين افرازات ومناقشات وطنية متعمقة ، على اعتبار أنها مشروع وطني ، بل كانت قوانين مثلت الطرف المنتصر في كل مراحل الصراع ، فانعدام الثقة بين الأطراف واللجوء الى العنف بدلاً من الحوار ، أوجد تشريعات معيبة غلبت عليها طابع الانتقائية والانتقام والغلبة والتنافسية .

11- إن ابرز ما يعرقل تحقيق المصالحة الوطنية التدخلات الدولية والاقليمية في الشأن الداخلي الليبي ، فقد مارست الاطراف المنغمسة في الصراع الليبي دوراً تعطيلياً لمسار المصالحة الوطنية ، فالمصالحة الوطنية يجب أن تنبع من عمق المجتمع ، ولا يمكن أن تكون مفروضة من الخارج .

التـوصيـــات :-

1- نوصي بتوظيف نقاط التوافق بين مختلف الأطراف المتنازعة كأول خطوة في مسار المصالحة الوطنية كنزع السلاح ، وردع الجماعات المتطرفة ، وتوزيع الثروات بشكل متكافئ ، وتحقيق التنمية ، واحترام الحقوق والحريات ، وعودة النازحين والمهجرين قسرا .

2- الاستفادة من تجارب الدول والشعوب الأخرى التي سبقتنا في مشروع المصالحة الوطنية ، والتي لا شك أن تجربتها كانت اشد ايلاما من التجربة الليبية .

3- انهاء الانقسام السياسي الذي تعانى منه البلاد منذ عقد تقريبا ، وايجاد حكومة موحدة قوية قادرة على ادارة مؤسسات الدولة وبناء جيش وطني قوي .

4- عقد المؤتمرات والندوات التي تدعو الى المصالحة الوطنية من ذلك المؤتمر الذي عقدته جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الاسلامية خلال شهر يوليو 2023م ، أو المؤتمر الجامع للمصالحة الوطنية برعاية المجلس الرئاسي والاتحاد الافريقي خلال يوليو 2023، وكذلك الندوة العلمية التي تم عقدها بجامعة سرت تحت مسمى المصالحة الوطنية في ليبيا تجارب الماضي وتحديات المستقبل والتي تم عقدها خلال اكتوبر 2023م ، فلا شك أن مثل هذه الندوات والمؤتمرات من شأنها الدفع بعجلة المصالحة الوطنية الى الامام ، بالاضافة الى التعرف على الصعوبات والعوائق التي تحول دون تحققها .

5- التعجيل بإصدار اللوائح والتشريعات المنظمة لمسار العدالة والمصالحة الوطنية ، ودعم ثقافة السلام والوئام الوطني ، وذلك من خلال تعزيز قيم الحرية والعدالة والانسانية ، ومواجهة ثقافة النزاع والحروب واذكاء الفتن وشق الصف .

6- القضاء على الجماعات (مسلحة كانت أم لا)والتي تساند وتدعم فكرة النزاعات ، والتي ترتبط مصالحها باستمرار تلك الصراعات ، وذلك من خلال تهميشها ونزع سلاحها ، وهذا لا يتأتى إلا من خلال وجود مؤسسات أمنية (شرطة وجيش وقضاء) .

7- اصلاح منظومة الدولة المؤسساتية بما في ذلك مؤسسات الجيش والقضاء والشرطة وجميع القطاعات ،كما ينبغي أن تكون هذه المؤسسات بعيدة عن التخريب واخراج كافة العناصر

الحزبية والضعيفة ، كما أن الاصلاح يجب أن يشمل كل المؤسسات ولا سيما تلك المتعلقة بحقوق الانسان .

8- تشكيل لجان من رموز مختلفة من كل الفصائل والشرائح المجتمع ، يناط بها معرفة كواليس الماضي ، بفرض اتخاذ خطوات تصحيحية مباشرة في المقام الأول ، الى جبر الضرر ومعالجة الخلل الذي أدى الى حدوث تلك الصراعات

9- اجراء حوار وطني موسع يضم كل القوي والأطراف ، وقبل كل ذلك لا بد أن تكون هناك نية صادقة في تغليب مصلحة الوطن فوق أي شيء ، وتعزيز الدور الداخلي الليبي في اجراء المصالحة ، والتركيز على المناطق التي شهدت نزاعات بين القبائل والمناطق والقرى حتى تلين القلوب مع التكرار وتميل النفوس مع كثرة الخطاب .

10- التركيز على الوازع والخطاب الديني بشكل عميق في تحقيق المصالحة الوطنية ، سواء من خلال المفاوضات أو الندوات او المنابر ، والإعلام بمختلف صوره واشكاله .

11- اعادة المهجرين والنازحين الى مناطقهم ومدنهم ، وتتولى الأجهزة الأمنية والحكومية حمايتهم من المخربين والإرهابيين وتعويضهم عن ممتلكاتهم ، واعادة اعمار مدنهم ، واعتماد سياسة أمنية حازمة تتضمن حمايتهم ، وسن قوانين متعلقة بالمفقودين والمعتقلين والتحقق من أوضاعهم .

12- معالجة المشاكل الرئيسية التي تعانى منها البلاد كاستشراء الفساد والبطالة ، فبدون حل مشاكل الفساد الإداري والمالي لا يمكن الحديث عن اعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية ، وتوفير فرص للعاطلين عن العمل ، وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين . كما ينبغي بناء جهاز اداري مؤسساتي وفقا لأطر دستورية وتشريعية سليمة كفيلة بتحقيق مستوى الامن والرخاء للشعب الليبي ومواجهة البطالة واستمالة المسلحين نحو العمل التنموي .

13- وقف خطابات الكراهية والتحريض الإعلامي بين الأطراف المتنازعة ، من خلال الرقابة على وسائل الإعلام لدى تلك الأطراف ، وتهيئة الأجواء أمام عمل لجان المصالحة وتمكينها من القيام بأعمالها .

14- توفير مخصصات مالية من الموازنة العامة للدولة لتعويض الضحايا وجبر الضرر .

15- على القيادات السياسية والأمنية والاجتماعية في البلاد أن كانت جادة في انجاح المصالحة الوطنية ، أن تضبط ردود افعالها بما لديها من تأثير وقدرات ، وأن تتوقف عن التصريحات العلنية المتوترة التي تستفز الأطراف الاخرى ، وألا تزيد بخطابها هذا التوتر في ساحة ملتهبة أصلاً .

16- على مؤسسات المجتمع المدني أن تعبر عن حالة جامعة مجردة من الايدلوجيا والمصالح المباشرة الضيقة ، وأن تعمل على تشكيل نخب وطنية تدفع باتجاه عملية الاصلاح والمصالحة .

17- تكريس المبادي الاساسية في القانون الجنائي ، كمبدأ عدم رجعية القوانين ، ومبدأ شرعية التجريم ، ومبدأ قرينة البراءة ، كما ينبغي انهاء الاحتجاز التعسفي بكافه صوره واسبابه ، ومحاكمته المتهمين ووقف جميع صور التعذيب وسوء المعاملة ضد المعتقلين .

18- ولعل اهم ما نوصي به هنا اعادة تأهيل جيل الحرب ، فالحروب والنزاعات التي شهدتها البلاد خلفت ورائها تدمير الكثير من الاخلاقيات والقيم التي تشكل أسس المجتمع السليم ، فجيل الحرب اصيب بالعديد من الاعاقات على مختلف جوانب حياته ، أولها اعاقات تعليمية نتيجة التهجير والنزوح وصعوبة المواصلات والتنقل بين المدن والقرى وخاصة تلك التي شهدت فيما بينها صراعات بسبب خطورة الوضع الأمني ، وهناك اعاقات فكرية بسبب حرب تتصارع فيها الأطراف بالسلاح لا الأفكار ، وهناك اعاقات نفسية بسبب اضطراب الحياة العائلية والعلاقات الانسانية والأسرية السوية ، وغياب الشعور بالأمن والطمأنينة ،. واعاقات اخلاقية نتج عنها انتشار الاستباحة وهدم لمنظومة القيم والأخلاق ، واعاقات مهنية حالت دون انخراط افراد المجتمع في الحياة العملية المنتجة ، ناهيك عن الاعاقات الجسدية فكل هذه الأمور تجعل من جيل الحرب قضية خطيرة تستوجب استنفار المجتمع بجميع مؤسساته لإعادة تأهيله ، فمن حقنا أن نأمل حلاً يخرج بلادنا من عنق الزجاجة ، وأن يعيد اللحمة الى المجتمع ، وأن يرسم صورة لدولة مطمئنة كما كانت .

قائمة المصادر والمراجع

أولا / القران الكريم .

ثانيا / الكتب :-

1- جورج ساموبل ، المهجرون والنازحون في العالم العربي عقد من الزمان ، بيروت ، لبنان .

2- حيدر عبادي ، المصالحة العراقية ، دار الحسن ، بغداد ، العراق .

3- شعبان عبدالحسين ، فقه التسامح في الفكر الإسلامي ، الثقافة والدولة ، الطبعة الثانية ، دار أراس ، العراق ، 2011م .

ثالثا / الرسائل العلمية :-

1- فاطمة وناسي ، المصالحة الوطنية تأكيد لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2013م .

رابعا / الـــدوريات :-

2- بدرية صالح عبدالله ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011م 2021م مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثاني ، الجزء الأول ، 2022م جامعة ديالي ، العراق .

3- جبريل العبيدي ، ليبيا والمصالحة الوطنية ، جريدة العرب الدولية ، 24/ 8/ 2016م ، العدد 13784.

4- دور المجتمع المدني في المصالحة الوطنية ، حركة البناء الوطني ، مجلة الأربعاء السوري ، العدد 48 ، 17. 11. 2021م .

5- سلوى فوزي الدغيلي ، العدالة الانتقالية في ليبيا بين حكم القانون وتحديات المرحلة الانتقالية ، مجلة دراسات قانونية ، العدد الثامن والعشرون .

6- طيبي غماري ، تساؤلات حول شروط انجاح المصالحة الوطنية في الجزائر ، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ ، العدد الثالث ، ديسمبر 2008م .

7- عبدالله الزحـاف ، المصالحة في تونس ، مجلة قـانونيون ، العدد التاسع ، الجزء الأول ، 2019م .

8- عصام الأطرش ، دور لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية بوصفها نموذجا للعدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة الوطنية ، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث ، المجلد السابع ، العدد الثاني ، 2021م .

9- فيصل انسيغة ، بن علية بن عطاالله ، المصالحة الوطنية تأكيد لتحقيق العدالة في مجتمعات ما بعد النزاعات ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد 5 ، العدد 2، سنة 2020م .

10- كشان رضا ، التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي ، دراسة الحالة الليبية ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد السابع ، العدد الثاني ، 2020م .

11- ليلي مسالي ، المصالحة الوطنية ، تأكيد لتحقيق الأمن والسلام ، مجلة صوت القانون ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، 2022م .

12- محمد خليل المزوغي ، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا وفق الشريعة الاسلامية ، مجلة الزيتونة ، العدد 26، يونيو 2018م .

13- محمد عبدالحفيظ المهدي ، المصالحة الوطنية في ليبيا ، التحديات وآفاق المستقبل ، مجلة الجيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، المجلد 21، مركز جيل للبحث العلمي ، 2018 م.

14- مني غبولي ، من الارهاب الى المصالحة الوطنية ، دراسة قانونية تحليلية ، حول الأزمة الأمنية الجزائرية ، مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية ، العدد الثالث ، المجلد الرابع ، 2021م .

15- نور الدين حتوت ، لجان التحقيق وشروط تحقيق المصالحة الوطنية ، مجلة الفكر العربي ، العدد السادس ، جامعة محمد خيصر بسكرة .

16- هند محمد عبدالجبار علي ، دور المصالحة الوطنية في تحقيق السلم الأهلي ، الموصل انموذجا ، مجلة مـدادات سياسية ، العدد الخامس ، 2018م ، جامعة العراق .

خامسا : التقارير و المقالات :-

1- أحمد على الاطرش ، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا ، جدلية الأولويات ، مركز الجزيرة للدراسات .

2- إزيكيل سينتاما ، المصالحة الوطنية في رواندا ، التجارب والدروس المستخلصة ، تقرير مشروع بحثي ، فبراير 2022م .
3- العدالة الانتقالية مفهوم نسبي ، احتياجات الحالة الليبية لتحقيق المصالحة الوطنية الليبية نموذجا ، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الانسان ، ديسمبر 2019م .
4- المصالحة والتماسك الاجتماعي ، برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا ، الاسكو ، الأمم المتحدة .
5- – حسن موسي الشفيعي ، شروط نجاح المصالحة الوطنية ، المرصد البحريني ، 10. 3. 2023م .
6- عبدالمجيد أحمد الصغير بيوك ، العدالة الانتقالية ، أهم مقومات المصالحة الوطنية ، صحيفة أخبار ليبيا ، 28/ 10/ 2011م
7- عمرو خير الله عبدالله ، المصالحة الوطنية ودورها في عملية بناء السلام .

سادسا / المؤتمرات العلمية :-

1- ابتسام سالم خليفة ، انعكاس المصالحة على السلم الأهلي في ليبيا ، المؤتمر العلمي الثالث ، كلية الآداب ، جامعة الزاوية 12/ 13/ ديسمبر 2021م .

سابعا / المعاجم :-

1- مجد الدين محمد يعقوب الفيروزابادي ، القاموس المحيط ، الطبعة الثامنة ، مؤسسة الرسالة للطباعة ، بيروت ، لبنان ، 2005م .
2- محمد بن مكرم بن على جمال الدين ، ابن منظور ، لسان العرب .
3- المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، 2004 م.

ثامناً / القوانين والتشريعات :-

1- القانون رقم 17 لسنة 2012م ، بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية .
2- القانون رقم 35 لسنة 2012 م بشأن العفو عن بعض الجرائم .
3- القانون رقم 29 لسنة 2013 م بشأن العدالة الانتقالية .
4- القانون رقم 5 لسنة 2021 بشأن انشاء المفوضية الوطنية العليا للمصالحة .
5- القانون رقم 50 لسنة 2012 بشأن تعويض السجناء السياسيين .
6- القانون رقم 13 لسنة 2013م بشأن العزل السياسي والاداري .